

Distr.: General  
16 November 2020  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيد ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة؛ والسيد عمر بادوخون، المؤسس والمدير التنفيذي لمؤسسة حلول من أجل مجتمعات مستدامة؛ وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو بلجيكا والصين والجمهورية الدومينيكية وإستونيا وفرنسا وألمانيا وإندونيسيا والنيجر والاتحاد الروسي وسانت فنسنت وجزر غرينادين وجنوب أفريقيا وتونس والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وفيت نام، فيما يتصل بجلسة التداول بالفيديو بشأن "الحالة في الشرق الأوسط (اليمن)" التي عقدت يوم الأربعاء 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وأدلى ممثل اليمن أيضا ببيان.

ووفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إينغا روندا كنغ

رئيس مجلس الأمن



## المرفق الأول

## بيان المبعوث الخاص إلى اليمن، مارتن غريفيث

أشكر رئيسة مجلس الأمن على هذه الفرصة لإحاطة المجلس على آخر المستجدات.

يعلم أعضاء المجلس علم اليقين أنني أقوم بجهود الوساطة حول نص الإعلان المشترك منذ أشهر، تخللها نقاشات عقدتها عن بعد إضافة إلى ما أمكن عملياً من جولات مكوكية بين الطرفين. ولقد كانت العملية مضنية إذ واجهت كثيراً من التحديات على طول الطريق. وقد استمر الطرفان بالانخراط في العملية. ولكن من المحيط للغاية للشعب اليمني أنهما لم يتمكنوا بعد من الاتفاق على نص نهائي. وأشكر مجلس الأمن مرة أخرى على دعمه الدؤوب الثابت للتوصل بشكل عاجل إلى اتفاق حول الإعلان المشترك، الذي تجسّد مؤخراً في بيانكم الصحفي المؤرخ 16 تشرين الأول/أكتوبر (SC/14329).

هناك مبدأ غالباً ما يتكرّر ذكره في سياق النزاعات في كل أنحاء العالم، ذلك أنه على أطراف النزاع أن يكونوا هم أصحاب الحل إن أرادوا حلاً قابلاً للتطبيق وإن أرادوا سلاماً مستداماً. وليس اليمن استثناء من تلك القاعدة. فالنزاع قائم بين الطرفين اليمنيين. ووجدها الالتزامات الجادة والمدروسة لقادة الطرفين قادرة على إنهاء هذا النزاع. وقد حان الوقت للطرفين لاتخاذ القرارات النهائية المطلوبة لكي تؤدي مفاوضات الإعلان المشترك ثمارها.

لقد دأبت على الانتقال بين الطرفين على مدار أسابيع عدة لكي نفرغ من مسألة الإعلان المشترك. وكانت التحديات ذاتها تتكرر، لا سيما تلك المتعلقة بالتدابير الاقتصادية والإنسانية. وقد عملت مع الطرفين من أجل إيجاد الحلول. لكنني في نهاية المطاف، الوسيط لا المفاوض. فالأطراف تتفاوض فيما بينها وليس معي.

لقد أعجبني مثال الاجتماع الذي عقد مؤخراً في سويسرا حول إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين. ففي تلك الحالة، اتخذنا جميع إجراءات الوقاية الواجبة التي فرضتها تدابير مواجهة فيروس كورونا، وتمكننا من جمع الطرفين في اجتماع نجح في نتيجته التي أحييت الأمل في نفوس كثير من اليمنيين. وبت أكثر اقتناعاً بأن ذلك ما نحتاج إليه في الإعلان المشترك، ألا وهو إتاحة الفرصة أمام الطرفين لكي يشرح كل منهما للآخر مواقفه بهدف التوصل معاً إلى التنازلات المطلوبة. وسوف أناقش ذلك وغيره من الخيارات مع الطرفين.

وما من شك في أن القضايا المطروحة في الإعلان المشترك من بين أكثر المسائل صعوبة ومحورية لسياسات هذا النزاع والوضع في الميدان. ولا يمكن التقليل من شأن ذلك. لكن الطرفين يعرفان هذه القضايا حق المعرفة. لقد ناقشناها عدة مرات. وأعتقد أنهما قادران بالعزم والتصميم على التوافق على مسار نحو إنهاء هذا النزاع.

منذ إحاطتي السابقة (انظر S/PV.8770)، لم تكن وتيرة العنف على الخطوط الأمامية بالشدة ذاتها مقارنة بالأشهر السابقة. وذلك أمر إيجابي لكنه ليس بحد ذاته مصدراً للارتياح. ويساورني قلق بالغ من تصاعد موجات العنف من حين لآخر بين الطرفين في مأرب وتعر وتساعد الهجمات مؤخراً على الأراضي السعودية. وآمل ألا تتذر هذه الموجات بالعودة إلى العنف الواسع الانتشار الذي شهدناه في وقت سابق من هذا العام. فقد شهدت عدة أماكن حوادث إطلاق النار وقصف دمر البيوت والمدارس والمستشفيات ودور

العبادة. ومجدداً، أدعو الطرفين إلى التقيد بالالتزامات التي يفرضها عليهما القانون الدولي بحماية أرواح المدنيين والبنى التحتية المدنية.

لقد قال لي زميلي الفريق غوها أن الوضع في الحديدة أصبح أكثر هدوءاً لكن التوتر ما زال قائماً بين الطرفين. وواصلت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة جهودها لإعادة تفعيل لجنة إعادة الانتشار والتنسيق، وغيرها من الآليات المشتركة لتعزيز التعاون بين الطرفين وفقاً لاتفاق الحديدة. وعلى العموم، لا بد لي من التأكيد على أنه لا خيار أفضل من وقف إطلاق النار المصحوب بالعودة إلى العملية السياسية لكي يعيد الطرفان الاستقرار إلى الخطوط الأمامية. وهذا ما يمكنهم أن يجلبوه للشعب اليمني من خلال الإعلان المشترك.

أنتقل الآن إلى القضية الشائكة لناقلة النفط صافر، التي تأخر حلها أكثر من اللازم، إذ تسير المناقشات مع أنصار الله بوتيرة أبطأ مما تتطلبه مسألة بهذا الحجم وبهذا القدر من الإلحاح. وتحاول الأمم المتحدة منذ أشهر التفاوض على وصول بعثة الخبراء لتقييم حالة السفينة وإجراء الإصلاحات الأساسية وصياغة توصيات حول المطلوب لتجنب حدوث أي انسكاب نفطي. ومع أن المناقشات كانت بناءة، لم نتلق بعد الموافقات المطلوبة لتحرك البعثة. ونظراً لجسامة الخطر، من الأهمية بمكان أن يعطي أنصار الله الأمم المتحدة الضوء الأخضر لكي تمضي قدماً.

ومع طول أمد النزاع في اليمن، أصبح ترسيخ الاستقرار الأوسع نطاقاً شاغلاً ملحاً أكثر من أي وقت مضى، خاصة في المحافظات الجنوبية. فقبل سنة، وقعت الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي اتفاق الرياض تحت رعاية المملكة العربية السعودية. وقد أعطانا هذا الأمل في تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في المحافظات الجنوبية، وتحسين كفاءة عمل مؤسسات الدولة والتمهيد لتعاون سياسي حقيقي بين طرفي الاتفاق. وأدعو الطرفين إلى تسريع تنفيذ الاتفاق، لأن اليمن بحاجة إلى إنجاح الاتفاق، وكذلك عملية السلام.

جاءت الذكرى العشرون للقرار 1325 (2000) لتركز الاهتمام عن صواب على مشاركة النساء في اليمن. ولا أزال مندهشاً بشجاعة النساء في اليمن وتصميمهن على إنهاء الحرب وبناء السلام في اليمن. وإحياء لهذه المناسبة، نظم مكتبي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة اجتماعاً ضم ثلاثين من القيادات النسوية اليمنية، بحضور شركاء دوليين. وأكدت النساء اليمنيات على أهمية استئناف المفاوضات وإنهاء الحرب وتعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها في السياسة وحمايتها من العنف السياسي والعنف الجنساني. تلك ليست أفكار جيدة للمرأة اليمنية وحدها؛ بل هي أفكار جيدة لجميع اليمنيين. ولكفالة وضع هذه الأفكار في محور المفاوضات، لا بد من أن نرى التمثيل النسائي في وفود الطرفين. ويمكن لنا جميعاً بطرق مختلفة أن نساعد على تحقيق ذلك.

وبالتالي فإن اليمن قد وصل إلى نقطة لا بد فيها من اتخاذ القرار، وذلك ليس للمرة الأولى، وحتماً ليس للمرة الأخيرة. فمحنة شعب اليمن كما سنسمع من مارك لوكوك وديفيد بيسلي تتطلب، كحد أدنى، رهانا حازماً على السلام وإنهاء الحرب وفتح البلد واستئناف السعي نحو حل سياسي شامل. الأمر بهذه البساطة وعلى هذا القدر من الأهمية.

## المرفق الثاني

## بيان وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك

إن المهمة الأكثر إلحاحاً في اليمن اليوم هي منع تفشي المجاعة. وقد أكدت البيانات الصادرة الأسبوع الماضي مرة أخرى أن الخطر يتزايد. وكما سيسمع مجلس الأمن من ديفيد بيسلي، فإن معدلات سوء التغذية لم تكن أبداً أسوأ مما هي عليه الآن. ويعاني واحد من بين كل أربعة أطفال الآن في بعض أجزاء من البلد من سوء التغذية الحاد. إن كلمات مثل "سوء التغذية الحاد" و "انعدام الأمن الغذائي" و "الزيادة المفرطة في الوفيات" هي مصطلحات مجردة ومحايطة وتقنية تحجب الأحوال التي يعاني منها الجسد والروح بسبب المجاعة.

فما هي تجربة السكان، البشر، الذين نصفهم في تلك المصطلحات التقنية إذ يعانون منها فعلياً؟ مع عدم توافر الطعام، يحدث تباطؤ في عملية الأيض في الجسم للحفاظ على الطاقة الضرورية لأعضائه الحيوية. وبسبب الجوع والوهن، غالباً ما يصبح الإنسان متعباً ومنزعجاً وذاهلاً. ويفقد الجهاز المناعي قوته. ولهذا فإن الجوع، ولا سيما الأطفال، يصبحون أكثر عرضة للإصابة بالأمراض أو تقيض أرواحهم بسبب أمراض كان بإمكانهم مقاومتها لولا الجوع. واليمن حاشد بالأمراض التي تقترب تلك الأجهزة المناعية منهكة. وتشمل هذه الأمراض الكوليرا ومرض فيروس كورونا (COVID-19) والتهابات الجهاز التنفسي الأخرى، وأمراضاً مثل الملاريا وحمى الضنك والدفتريا.

أما أولئك الذين تمكنوا من مقاومة المرض ولكنهم لا يجدون ما يقتاتون عليه، فتبدأ أعضاؤهم الحيوية في الانهيار ثم الفشل. في نهاية المطاف، يبدأ الجسم في التهام عضلاته، بما في ذلك عضلة القلب. ويعاني الكثيرون من الهلوسة والتشنجات قبل أن يتوقف القلب نهائياً. إنه موت رهيب ومؤلم ومهين، وقاس بشكل خاص في عالم، مثل عالمنا، حيث يتوفر الغذاء بكميات تفوق ما يكفي للجميع. إنه المصير الذي تركه العالم يخيم على الملايين من الرجال والنساء اليمنيين وخاصة الأطفال.

كتب أمارتيا سين الحائز على جائزة نوبل قبل عقود أن تاريخ المجاعات "يعج بقصص وروايات تجعل الدماء تغلي في العروق لما فيها القسوة والشرور". وبعبارة أخرى، فإن الذين كان بإمكانهم منع المجاعات اختاروا ببساطة عدم القيام بذلك. وهذا هو الحال أيضاً في اليمن اليوم. فاليمنيون "لا يتضررون جوعاً". بل يتعرضون للتجويع. وينبغي لنا جميعاً - أطراف النزاع، وأعضاء مجلس الأمن، والجهات المانحة، والمنظمات الإنسانية وغيرها - أن نبذل كل ما في وسعنا لوقف ذلك. فالوقت ينفد.

لقد نجحنا في منع حدوث مجاعة قبل عامين. وينبغي للعالم، لكي ينجح في تحقيق ذلك مرة أخرى، أن يتصرف الآن بشأن المسائل الخمس التي سألحيط المجلس علماً بها مرة أخرى اليوم: أولاً، حماية المدنيين؛ وثانياً، وصول المساعدات الإنسانية؛ وثالثاً، تمويل عمليات تقديم المعونات؛ ورابعاً، الاقتصاد؛ وخامساً، إحراز تقدم نحو إحلال السلام.

تتعلق المسألة الأولى بحماية المدنيين. فلا يزال القتال مستمراً على طول 48 جبهة بجميع أنحاء البلد، حيث وقعت أشرس الاشتباكات مؤخراً في مأرب والجوف وتعز والضالع. ولا تزال احتمالات حدوث

المزيد من التصعيد في مأرب، حيث يعيش مليون نازح، أو تجدد الاشتباكات في الحديدة، التي يشكل ميناؤها شريان حياة للملايين في الشمال، مصدر قلق عميق.

إن وقف إطلاق النار في البلد، كما ناشدنا منذ فترة طويلة، من شأنه أن يقطع شوطاً طويلاً نحو توفير الحماية للمدنيين. كما سيساعد على الحيلولة دون الانزلاق نحو المجاعة، حيث تؤكد البيانات أن أسوأ مظاهر الجوع تنتشر في المناطق المتضررة من النزاع. وقد دعا الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في مواجهة جائحة كوفيد-19 في آذار/مارس - وهي دعوة كررها من جديد تحديداً بالنسبة لليمن.

والمسألة الثانية هي وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع وبدون عوائق. وقد شهدنا مؤخراً هجوماً مثيرين للقلق على موظفي تقديم المساعدة الإنسانية. حيث أُطلق الرصاص في 19 تشرين الأول/أكتوبر على أحد الأفراد العاملين في الهلال الأحمر التركي وأصيب بجروح خطيرة في عدن. وألقيت في 2 تشرين الثاني/نوفمبر قنبلة يدوية على مجمع تابع لوكالة معونة في عدن أيضاً. وندين بشدة هذين الهجومين.

كما يساورنا القلق إزاء التأخيرات والقيود الإدارية التي تواجهها الوكالات الإنسانية بشكل متزايد في بعض أجزاء الجنوب. وفي الشمال كانت القيود أشد وطأة بكثير.

وقد أحرز تقدم هام بشأن بعض المشاكل، بما في ذلك التقييمات والموافقات على المشاريع. وفي يوم الأحد، بدأ أخيراً في صنعاء تنفيذ برنامج تجريبي مخطط له منذ فترة طويلة لاستخدام التسجيل البيومترى للمستفيدين من المساعدات الغذائية الطارئة. وسيتكلم ديفيد بيسلي باستفاضة عن ذلك. وتلك خطوات هامة، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وسيجتمع غدا كبار مسؤولي الجهات المانحة والوكالات بدعوة من السويد والاتحاد الأوروبي لاستعراض التطورات والتخطيط للمستقبل.

كما يتوقع المجلس مني أن أطلع الأعضاء على آخر المستجدات بشأن الناقلة صافر. ولم نحصل بعد على موافقة رسمية على بعثة التقييم والإصلاحات الأولية. وعقب عدة جولات أخرى من المناقشات المكثفة، تواصل سلطات أنصار الله التلميح بأنها ستوافق على البعثة.

والنقطة الثالثة هي تمويل عمليات الاستجابة الإنسانية. وإن لم يتبق أمامنا من هذه السنة سوى سبعة أسابيع، تلقت خطة استجابتنا 1,5 مليار دولار، أي حوالي 45 في المائة من إجمالي الاحتياجات. وفي مثل هذا الوقت من العام الماضي، تلقينا ضعف هذا المبلغ - أي ما يقرب من ثلاثة مليارات دولار.

وسيقدم ديفيد بيسلي لأعضاء المجلس المزيد من التفاصيل عن الآثار المترتبة على المعونة الغذائية الطارئة. ولذلك فقد يفقد 9 ملايين يماني إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، ويمكن أن يتوقف علاج أكثر من نصف مليون طفل يعانون من سوء التغذية.

إن توفير المزيد من الأموال لعملية المعونة هو أسرع الطرق وأكثرها كفاءة لدعم جهود منع حدوث المجاعة في الوقت الحالي. لذا أناشد المانحين الوفاء بالتبرعات التي لم تُسدّد وزيادة دعمهم. وشمة أكثر من 200 مليون دولار من التبرعات المعلنة هذا العام التي لم تُدفع بعد، بما في ذلك التمويل الجديد الذي أعلن عنه في أيلول/سبتمبر.

والمسألة الرابعة هي التدهور الاقتصادي في اليمن والذي يفاقم خطر المجاعة. وتواصل العملة اليمنية فقد قيمتها. وفي الجنوب، يبلغ سعر الصرف حوالي 840 ريالاً مقابل الدولار الأمريكي - وهو أدنى سعر صرف في تاريخ تلك العملة. والحكومة غير قادرة على مقاومة تدهور سعر الصرف أو دعم الواردات لأنها تقتصر إلى احتياطات العملة الأجنبية.

كما أن استيراد الوقود الأساسي عبر الحديدة لا يزال أقل بكثير من الاحتياجات نتيجة للنزاع السياسي المستمر بين الحكومة وسلطات أنصار الله بشأن إدارة الإيرادات. ودفع هذا النزاع الحكومة إلى تعليق استيراد الوقود التجاري عن طريق الحديدة في حزيران/يونيه، رغم أن الحكومة سمحت أيضاً بدخول بعض السفن على أساس استثنائي، كما أفادت التقارير عن زيادة واردات الوقود عبر موانئ أخرى. ويجب على الطرفين العمل مع فريق مارتين غريفيث لحل النزاع الأساسي بشأن الوقود.

ولذلك فإن رسالتنا المباشرة بشأن الاقتصاد لا تزال ذاتها. يجب على شركاء اليمن توفير إمدادات منتظمة من النقد الأجنبي لدرء أسوأ انهيار اقتصادي وما سيترتب على ذلك من عواقب وخيمة تشمل المجاعة.

ونقطتي الأخيرة تتعلق بإحراز التقدم نحو إحلال السلام. وقد أطلع مارتين غريفيث المجلس للتو على حالة الإعلان المشترك وما يتضمنه من التدابير الإنسانية والاقتصادية لبناء الثقة. وقد يؤدي العديد من هذه التدابير، بما في ذلك وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، واستئناف دفع الرواتب وإعادة فتح مطار صنعاء، إلى تغيير قواعد اللعبة، لا سيما إذا وفرت المزيد من الأموال لجهود الإغاثة.

وفي الختام، عندما أفكر في ما ستعنيه المجاعة، أصبح في حيرة من أمري، دون أن أقدر على فهم السبب في عدم بذل المزيد من الجهود لمنع حدوثها.

## المرفق الثالث

## بيان المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ديفيد بيسلي

أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة الإحاطة بشأن الأزمة المتفاقمة في اليمن.

اعذرني على صراحتي، ولكنني أريد أن أتأكد من أنه لا يوجد أي شخص قد يساوره أي شك بشأن حجم الكارثة الإنسانية التي يواجهها هذا البلد الآن. لقد بدأ العد التنازلي للكارثة في اليمن. ويعاني الشعب بالفعل الأمرين من الجوع وسوء التغذية اللذين أججتهما النزاع على مدار سنوات. ويزيد الآن مزيج سام من العنف المتصاعد والانحيار المتفاقم للاقتصاد والعملية ومرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من يؤسهم الذي بلغ مستوى جديداً تماماً.

ويجب على العالم أن يفتح عينيه على هذه الكارثة الإنسانية التي تتابع فصولها قبل فوات الأوان. وإذا اخترنا أن نتجاهل الأمر، فإن اليمن سيسقط في مجاعة مدمرة في غضون بضعة شهور.

الحقيقة هي أننا أتينا إلى هنا من قبل. فقد قدمت إحاطات إلى مجلس الأمن بشأن اليمن في عام 2018 (انظر S/PV.8213 و S/PV.8404) وفي عام 2019 (انظر S/PV.8551 و S/PV.8578). وأعلم أن مارك لوكوك فعل الشيء نفسه وقد أطلقنا أجراس الإنذار بشأن اليمن مرارا وتكرارا.

ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2018 (انظر S/PV.8404)، حذرت من الأوهال التي أُجبر المدنيون الأبرياء على تحملها. واليوم، فإن معاناتهم تدعو إلى الرثاء أكثر من أي وقت مضى. وقد سلطت الضوء على الأزمة الاقتصادية المتفاقمة الناجمة عن انهيار قيمة الريال اليمني. وكان سعره آنذاك 720 ريالاً للدولار الواحد. وكان ذلك في عام 215 قبل بدء الحرب في دولة، هي بالفعل واحدة من أفقر الدول على وجه الأرض. واليوم، فإن سعره أقل من ذلك - 844 ريالاً للدولار الواحد. وهناك توقعات بأن قيمة العملة قد تنهار لتتدنّى إلى أكثر من 1 000 ريال للدولار الواحد.

وحذرت من أن 12 مليون شخص على بعد خطوة واحدة من المجاعة. واختتمت إحاطتي إلى مجلس الأمن بالتوصل للحصول على الموارد اللازمة لتجنب المجاعة الوشيكة. واستجابت الجهات المانحة لندائنا وقدمت تمويلاً جديداً. ولحسن الحظ، تمكنا من إبعاد اليمن عن حافة الهاوية.

ولكن خلال السنتين اللتين مرتا منذ ذلك الحين، تم القضاء على الكثير من آثار عملنا الجيد. ومرة أخرى، فإن المجاعة تدق الباب. وأود أن أبين للأعضاء جزءاً من الأسباب. لقد عدنا إلى هذا الوضع لأننا اضطررنا لإضاعة الكثير من الوقت. فمنذ عام 2018، أمضى موظفونا أياماً وأسابيع وشهوراً لا تحصى في التفاوض مع سلطات حركة أنصار الله للتمكن من الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها وللحصول على إذن بإنشاء أنظمة المراقبة التي يتوقعها المانحون عن حق مقابل أموال دافعي الضرائب في بلدانهم. وبدلاً من أن نكون قادرين على التركيز على إيصال المساعدة الغذائية المنقذة للحياة إلى الناس الذين هم في أمس الحاجة إليها، قضينا العامين الماضيين في محاولة التغلب على تلك العوائق غير الضرورية.

والأدهى من ذلك أن التأخيرات التي لا نهاية لها تسببت في أن يفقد المانحون الرئيسيون الثقة بأن أموالهم ستصل إلى الأشخاص المستحقين، وتم تخفيض المساهمات. وقد بيّنا بوضوح لسلطات أنصار الله أنه في ظل المطالب المتزايدة في جميع أنحاء العالم بسبب كوفيد-19، فإن الوقت ليس مناسباً لممارسة الألاعيب. ونتيجة لذلك، اضطررنا في نيسان/أبريل لخفض الحصص الغذائية التي تُوزع على 9 ملايين

شخص يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات أنصار الله. وتحصل كل أسرة الآن على حصة كاملة كل شهرين بدلاً من كل شهر. إن هذا الأمر يمزق نياط قلبي.

ومع ذلك، أود أن أقدم بصيصاً من الأخبار السارة. فمن دواعي امتناني أننا نجحنا أخيراً، يوم الأحد، في تحقيق تقدم كبير عندما تمكنا من بدء التسجيل البيومتري للمستفيدين في مدينة صنعاء. وهذه محطة هامة ولكن كان ينبغي أن نصل إليها قبل عامين. ولكن أود أن أؤكد على أن هذا مجرد مشروع تجريبي يشمل 150 000 شخص.

وآمل أن يؤذن ذلك ببدء فصل جديد من التعاون بين جميع الأطراف في اليمن، فضلاً عن زيادة وتوسيع نطاق التسجيل البيومتري في المناطق التي تسيطر عليها حركة أنصار الله في أقرب وقت ممكن، وذلك لإعطاء المانحين الثقة لتقديم أموال جديدة.

وهذه أيضاً خطوة أولى حاسمة في إصلاح أزمة السيولة الاقتصادية الحادة، التي تهدد بقصم ظهور أبناء الشعب اليمني في نهاية المطاف. ويتعين علينا تثبيت سعر الريال اليمني عند حوالي 550 ريالاً للدولار الواحد من أجل جعل أسعار المواد الغذائية ميسورة إلى حد ما من جديد.

وإذا استطعنا زيادة التسجيل البيومتري واستعادة ثقة المانحين، يمكننا البدء في إعادة الأموال إلى أيدي الشعب اليمني. ونعتقد أنه يمكننا توزيع ما يصل إلى 0,5 بليون دولار في صورة نقد/سيولة وقسائم في السوق من خلال المستفيدين في عام 2021. وهذا من شأنه أن يحقق استقرار العملة وأن يحرك الاقتصاد مرة أخرى.

ومع ذلك، يجب أن تُظهر حركة أنصار الله أنها مستعدة لمساعدتنا ويمكنها أن تفعل ذلك من خلال الوفاء بالشروط السبعة المسبقة التي وضعها المانحون في شباط/فبراير. ولم يتم بعد الوفاء بخمسة من هذه الشروط السبعة، على الرغم من أننا نحرز تقدماً ببطء بشأنها جميعاً.

وبصراحة تامة، فإن هذه أمور ينبغي حلها في غضون ساعات أو أيام، وليس أسابيع وشهور وسنوات. ونحن لا نطلب شيئاً استثنائياً أو جديداً، ولكن مجرد التنفيذ، كما نفعل في جميع أنحاء العالم. فلماذا يضع أي شخص العراقي؟ وآمل حقاً أن تواصل سلطات أنصار الله الآن العمل معنا للوفاء بهذه المعايير وأداء دورها حتى نتتمكن من جمع الأموال التي ستعني، حرفياً، الفارق بين الحياة والموت بالنسبة للملايين.

إن الوقت آخذ في النفاد. والحرب تحتدم الآن على أكثر من 40 جبهة. وقد تراجع احتياطي اليمن من العملات الأجنبية، الذي تم تعزيزه بيليوني دولار في عام 2018 للسماح للبلد باستيراد الغذاء والوقود، إلى الصفر تقريباً مرة أخرى. ونتيجة لذلك، ارتفعت تكلفة الأغذية الأساسية ارتفاعاً كبيراً.

وكان الأثر على الأمن الغذائي مدمراً. وقبل تفشي كوفيد-19، أشارت التحليلات إلى أن عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد من المتوقع أن يتجاوز 17 مليون شخص في عام 2020. وتوقعت تحليلات أخرى شملت المناطق الجنوبية في تموز/يوليه أن انعدام الأمن الغذائي الحاد سيرتفع بشدة - من 25 في المائة إلى 40 في المائة من السكان بحلول نهاية العام. وهذا يعني 3,2 مليون شخص من بين 7,9 مليون شخص شملهم المسح.

ويشير أحدث تحليل داخلي لبرنامج الأغذية العالمي الآن إلى أن المجاعة باتت احتمالا حقيقيا وخطيرا. إن أضواء الإنذار تومض، وهي لا تومض باللون الأصفر. إنها تومض باللون الأحمر

ولا يمكننا انتظار صدور إعلان رسمي عن المجاعة كي نتصرف. علينا أن نتوقف عن انتظار وصول الأزمة إلى نقطة الغليان ثم القيام بما يكفي لمجرد إبعادها عن حافة الهاوية. لقد حان الوقت للتوقف عن البحث عن حلول ترقيعية.

ونحن بحاجة إلى أن تواصل السلطات العمل معنا وأن تتعاون في الجهود الرامية إلى استعادة ثقة المانحين. كما أننا بحاجة إلى خطة شاملة وممولة لتفادي المجاعات التي تصدمنا واستعادة استقرار الاقتصاد المدمر ودعم التنمية الطويلة الأجل، وقبل كل شيء، ممارسة ضغط على الأطراف المتحاربة لإسكات المدافع وتحقيق السلام.

ولذلك، فإنني أدعو اليوم جميع المانحين الرئيسيين إلى تقديم أموال إضافية لتجنب المجاعة التي تحق باليمن. ومن أجل استعادة حصص الإغاثة لجميع المستفيدين واستئناف الأنشطة الأخرى، مثل الدعم التغذوي المتخصص للأطفال والأمهات المرضعات، نحتاج إلى 2,6 بليون دولار لعام 2021 بأكمله. وكحد أدنى، لتجنب المجاعة في عام 2021، نحتاج إلى 1,9 بليون دولار. ولا يمكننا أن نظل مُقترنين في التعامل مع هذا الأمر حتى حدوث الموت. إن علينا أن نتحرك الآن وإلا فإن الناس سيموتون.

وفي خضم هذا الظلام الذي يهدد بإغراق اليمن، أطلب من مجلس الأمن أن يمنح شعب هذه الدولة بصيص أمل. وأحث أعضاء المجلس على ألا يُديروا ظهورهم لهم. استمعوا إلى أجراس الإنذار التي أدقها أنا ومارك لوكوك قبل فوات الأوان. فلنغتنم الفرصة القصيرة المتاحة لنا لتجنب المجاعة التي تنتشر بالفعل في أجزاء من اليمن. ولكن افعلوا ذلك اليوم لأن الوقت ينفد بسرعة.

## المرفق الرابع

## بيان المؤسس والمدير التنفيذي لمنظمة حلول لمجتمعات مستدامة، عمر بادوخون

[الأصل: بالعربية]

سعادة السيدة إنغا روندا كينغ

رئيسة مجلس الأمن

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمن

بداية، أود أن أشكركم لإتاحتكم الفرصة لصوت شاب ناشط في مجال البيئة والتنمية المستدامة ليصل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

أتحدث إليكم وأنا أعتصر ألماً بعد أن أصبح الحفاظ على البيئة والحق في الحصول على التنمية والعيش الرغيد شيئاً رفاهياً وثانوياً لشريحة واسعة من السكان المحليين نتيجة انهماكهم في المشاكل الناتجة عن الصراع وتبعاته المريعة.

أتحدث الآن إليكم من ساحل البحر العربي الذي حدثت فيه أكثر من 10 حالات مدارية بما فيها 5 أعاصير في الـ 5 سنوات الماضية فقط. ففي ظل الإمكانات الضعيفة جداً، حصدت تلك الأمطار والفيضانات العشرات من الأرواح البريئة بعد أن كانت نادرة الحدوث، إذ لم نر كثافة في هذه الظواهر المناخية إلا في السنوات الأخيرة وهذا مؤشر خطير على البلد الذي لا تستطيع بنيته التحتية المتهاكلة الصمود أمام هذه الكوارث الحادة فيما لو استمرت بنفس الوتيرة.

ولا يخفى على أحد أن هناك آثاراً متنامية بشكل متزايد للصراع على البيئة والتنمية البشرية في اليمن. وحسب تقارير منظمات وهيئات الأمم المتحدة نفسها بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه إذا انتهت الحرب في عام 2022، فستكون مكاسب التنمية قد تراجعت لمدة 26 عاماً - أي لجيل كامل تقريباً. وإذا استمرت حتى عام 2030، فستزيد هذه الانتكاسة إلى أربعة عقود.

إن مؤسسة حلول لمجتمعات مستدامة التي أترأسها وتعمل بطاقم شبابي خالص دون سن الـ 30، ترى أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل ظروف الصراع الحالية لن يتم إلا عبر إحلال السلام وتحسين أساليب العيش من خلال بناء اقتصاد أخضر دائري يعزز الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتمكين الشباب من أخذ دور محوري في ذلك، والاتجاه نحو التنمية الزراعية، والاستخدام المتسق لمنتجات الطاقة النظيفة والحلول الأخرى التي تطور أسلوب الحياة وتساعد المستهلكين المحليين على توفير الوقت والمال.

قبل أسبوع فقط، احتفل العالم باليوم الدولي لمنع استغلال البيئة في الحروب والنزاعات المسلحة الذي يوافق السادس من تشرين الثاني/نوفمبر، وإنني من هذا المنبر الموقر أستغلها فرصة لتكرار النداء لجميع الأطراف بتجنب استغلال البيئة اليمنية ومناطق التنوع الحيوي وعدم تسخيرها لخدمة ظروف الصراع. تبقى البيئة في الكثير من الأحيان ضحية حرب لا يأبه بها أحد، وهذا ما يحدث بشكل كبير في اليمن إذ تعرض النظام البيئي للكثير من الاختلالات نتيجة الصراع الدائر بين الأطراف المتنازعة طيلة الأعوام الماضية.

لقد تعرضت الأراضي الزراعية للجفاف وهلك المحاصيل الزراعية وتلوثت مصادر المياه العذبة كما تعرضت الحيوانات البرية النادرة لحرب إبادة نتيجة الصراع وغياب دور الدولة الرقابي إذ ازدهر صيد الوعول والغزلان النادرة كما تتعرض حيوانات الفهد العربي المهددة بالانقراض لصيد عشوائي يهدد بفنائها في وقت قصير، إن لم يتم تدارك الوضع، ويشكل استمرار الصراع والحرب بيئة خصبة لجرائم الصيد العشوائي وينذر بانقراض الكثير من الأنواع النادرة في اليمن.

وفي نفس الوقت، يواجه اليمن مخاطر كبيرة نتيجة تضاعف عمليات الاحتطاب الجائر بغرض استخدام الخشب كوقود للطبخ نتيجة انعدام غاز الطبخ المنزلي وتضاعف أسعاره وعدم مقدرة كثير من السكان على شرائه لا سيما في المناطق الريفية.

وقدما في العام 2017 مبادرة الغاز الحيوي للجميع التي نسعى من خلالها إلى تمكين السكان المحليين من تحويل نفاياتهم العضوية لا سيما مخلفات الأغنام والأبقار وبقايا الأكل إلى غاز حيوي يستخدم وقوداً للطبخ مما سيخفف الضغط على الغطاء الأخضر النادر وتقليل عمليات الاحتطاب الجائر وتوفير بديل طاقة مستدام ونظيف بدلاً من الحطب. لذلك، نأمل دعم مثل هذه الجهود التنموية والجهود المشابهة التي تراعي سلامة البيئة بدرجة أساسية.

ولا يمكننا التحدث عن الوضع البيئي في اليمن بدون الإشارة إلى خزان النفط العائم صافر الراسي على مسافة قريبة من سواحل محافظة الحديدة في البحر الأحمر، حيث يوجد على متن الخزان صافر قرابة 1 100 000 برميل من النفط الخام (ما يقارب 150 000 طن). وقد تعرض هيكلها الحديدي للتآكل والتحلل. وتعرض أحد أنابيبها لثقب، مما تسبب في تسرب مياه البحر إلى غرفة محركاتها.

إن وضع حالة الخزان العائم صافر لا يمكن وصفه غير أنه قنبلة موقوتة تهدد بالقضاء على الحياة البحرية في أجزاء واسعة من البحر الأحمر، وهي مسألة خطيرة لا يمكن تصور نتائجها، ولا يقتصر تهديدها على الصيد، بل يمتد لكل أوجه الحياة بالنسبة للمناطق الساحلية القريبة منها.

وكناشط بيئي وشاب في مقتبل العمر، أدعو الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى استخدام كامل ثقلها للوصول إلى سلام دائم في اليمن من أجل الإنسان والبيئة، إذ لا يمكن أن نتوقف معاناة اليمنيين والبيئة اليمنية إلا بتوقف الحرب، كما يجب القيام ببعض الإجراءات العاجلة التي يجب اتخاذها للحفاظ على سلامة البيئة وهي كالتالي: منع استخدام واستغلال البيئة كورقة ضغط سياسية كما هو الحال في حالة الناقل صافر. وأدعو إلى تفريغ محتوى الخزان بشكل عاجل قبل وقوع الكارثة، ثم عمل فحص وصيانة شاملة له. وتوسيع التدخل الإنساني في قطاع التكنولوجيات الخضراء بما فيها تحويل النفايات إلى طاقة، واستثمار الطاقة الشمسية التي أثبتت الأزمة الحالية فعاليتها في توفير مصدر طاقة مستدامة لليمنيين.

ولا تزال أمام هذا المجلس فرصة للحفاظ على هذا الكوكب ووقف نزيف الدماء وحفظ وصون الطبيعة والبيئة بشرط وجود النية الصادقة والعزم القوي وكل ما هو ممكن اليوم قد لا يكون متاحاً يوم غد، فنأمل منكم التحرك والعمل بشكل عاجل.

## المرفق الخامس

## بيان نائبة الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، كارين فان فليبرغ

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أشكر المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتهما المفيدتين. سأركز اليوم على ثلاث مسائل هي: الإعلان المشترك والحاجة إلى إحراز تقدم سياسي ومتابعة تبادل الأسرى الأخير والأثر الكارثي للأزمة الإنسانية في اليمن على الأطفال. لقد مر ما يقرب من شهر منذ اجتماعنا الأخير بشأن اليمن (انظر S/PV.8770) ومع ذلك لم يتم إحراز أي تقدم تقريباً. وعلى عكس الشهر الماضي، لم نشهد تصعيداً آخر للعنف، لكن القتال مستمر في مأرب والحديدة وأماكن أخرى. ولا يزال الشعب اليمني يعاني كل يوم. صادف الأسبوع الماضي الذكرى السنوية الأولى لتوقيع اتفاق الرياض. ولا يزال تنفيذه محدوداً للغاية.

وخلال إحاطة المبعوث الخاص غريفيث التي قدمها في شهر تشرين الأول/أكتوبر، بدا أنه يُظهر بعض التفاؤل بشأن اجتماع محتمل للأطراف للاتفاق أخيراً على الإعلان المشترك. غير أنه لكي يحدث ذلك، يجب على جميع الأطراف إظهار رغبة حقيقية للجلوس حول الطاولة والتحدث. واليوم، لا يزال الحال غير ذلك على ما يبدو.

ويجب أن أكرر نفسي: إن الحوار وحده هو الذي يمكن أن ينهي الحرب ويحل الخلافات العميقة في اليمن. ونحث جميع الجهات الفاعلة على الانخراط من جديد في محادثات السلام تحت رعاية الأمم المتحدة. وغني عن القول إن المبعوث الخاص غريفيث لا يزال يحظى بدعمنا الكامل.

ويسر بلجيكا الإحاطة علماً بتنفيذ اتفاق تبادل مجموعة كبيرة من الأسرى تنفيذاً كاملاً. ونثني مرة أخرى على اللجنة الدولية للصليب الأحمر للدور الحاسم الذي قامت به في التفاوض على الاتفاق وتنفيذه. إن تبادل الأسرى هذا هو أحد أدوات بناء الثقة بين الطرفين. ومن الواضح أننا بحاجة إلى المزيد من هذه الأدوات. ونأمل أن يتسنى إبرام اتفاقات أخرى مماثلة في المستقبل القريب.

وفي نقطتي الثالثة والأخيرة، أود أن أتطرق مرة أخرى إلى الأزمة الإنسانية في اليمن.

بينما يستمر النزاع، يزداد الوضع الإنساني سوءاً. وجعلت سنوات من الصراع والتدهور الاقتصادي ومرض فيروس كورونا، اليمن أحد أسوأ الأماكن للعيش على ظهر هذا الكوكب. وذلك صحيح بوجه خاص بالنسبة للأطفال.

وقد كشف تحليل مشترك أجرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واليونسف وبرنامج الأغذية العالمي مؤخراً أنه في بعض مناطق اليمن، يعاني أكثر من طفل من كل خمسة أطفال من سوء التغذية الحاد. وليس من قبيل المصادفة أن أحد أعلى الأرقام سُجل في المناطق المنخفضة من الحديدة: إذ أن 27 في المائة من الأطفال هناك بحاجة ماسة إلى الأغذية الأساسية.

ويعاني الأطفال من سوء التغذية الحاد، كما تعاني منه الأمهات - فربع ريع مليون امرأة حامل ومرضعة في اليمن يحتجن إلى العلاج من سوء التغذية. ووفقاً لليز غراندي، المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون

الإنسانية في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن، إننا نقترّب من حالة لا يمكن تداركها ونخاطر بفقدان جيل كامل من الأطفال الصغار.

فهناك حاجة إلى أموال إضافية للتصدي لهذه الكارثة الإنسانية. وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يضطّلعون بمسؤولياتهم. وسيعقد مكتب المساعدات الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية مع السويد اجتماعا ثانيا للجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية حول الأزمة الإنسانية في اليمن. وسيتصدي مرة أخرى - بعد اجتماع أول الذي عقد في شباط/فبراير - لمسألة التمويل وإمكانية وصول المساعدات الإنسانية. كما أعتز بنفس القدر بإبلاغ المجلس بأن بلجيكا ساهمت بأكثر من 30 مليون دولار هذا العام في التمويل الأساسي لبرنامج الأغذية العالمي الحائز على جائزة نوبل للسلام.

غير أن المطلوب أكثر هو إنهاء القتال والحرب على وجه السرعة. فتقع على أطراف النزاع ومن يدعمونها مسؤولية جسيمة. ونحثهم على إلقاء أسلحتهم ووضع الشعب اليمني أخيرا فوق مصالحهم الضيقة.

## المرفق السادس

## بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، زهانغ جون

[الأصل: بالصينية والإنكليزية]

أشكر المبعوث الخاص غريفيث، ووكيل الأمين العام لوكوك، والمدير التنفيذي ببسلي، والسيد بادوخون على إحاطاتهم.

إن ما لا شك فيه أن الحاجة الملحة لحل المسألة اليمنية آخذة في الازدياد. وظلت الصين على الدوام تؤيد التسوية السياسية للقضية اليمنية وعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة. وقد اضطلعنا بدور بناء في هذا الصدد لدفع الأطراف بنشاط إلى تجاوز الخلافات وبناء توافق في الآراء. واليوم، أود أن ألقى الضوء على النقاط التالية.

أولاً، لا يمكن للقوة أن تحل أي مشكلة، ويجب أن تتوقف الأعمال العدائية في أقرب وقت ممكن. لقد شهد الشهر الماضي بؤادر استقرار في الجزء الجنوبي من اليمن، ولكن كذلك بعض النزاعات في الشمال، ما أدى إلى تحديات للحالة الأمنية العامة في البلد. وفي نفس الوقت يساور الصين قلق إزاء الهجمات الأخيرة التي شنتها طائرات بدون طيار ضد المملكة العربية السعودية. إن التسوية السياسية هي السبيل الوحيد للخروج من المسألة اليمنية. ونحن ندعو جميع الأطراف في اليمن إلى الاستجابة لدعوة الأمين العام والمبعوث الخاص إلى وقف إطلاق النار والاستجابة لتطلعات الشعب إلى حياة سعيدة ومستقرة ووقف استخدام القوة واستعادة السلام والاستقرار والنظام في اليمن في وقت مبكر. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة في ذلك الصدد أن تواصل أداء واجبها المتمثل في مراقبة وقف إطلاق النار وضمان تشغيل ميناء الحديدة.

ثانياً، لا بد من إعطاء الأولوية لمصالح البلد وشعبه وتسريع المفاوضات السياسية. فقد وقع اتفاق ستوكهولم قبل عامين تقريباً، ووقع اتفاق الرياض قبل عام. وينبغي لجميع الأطراف أن تقي بالتزاماتها وأن تنفذ تلك الاتفاقات وقرارات المجلس ذات الصلة بفعالية. وقد أجرت الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي مؤخرًا مشاورات وثيقة. وأدت دول إقليمية مثل المملكة العربية السعودية دور الوساطة بنشاط. وأحرز تقدم هام في تشكيل حكومة جديدة. وترحب الصين بكل ذلك وتأمل أن يتم قريباً تشكيل حكومة جديدة وتنفيذ ترتيبات عسكرية وأمنية. كما نشجع جميع الأطراف اليمنية على مواصلة الحوار واتخاذ المزيد من تدابير بناء الثقة على أساس ترتيبات تبادل الأسرى ودعم وساطة المبعوث الخاص، من أجل الدفع قدماً بعملية التسوية السياسية. ويجب الدفاع في هذه العملية عن سيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية واحترامها بشكل كامل.

ثالثاً، ينبغي إجراء حوار شامل لتعزيز السلام والاستقرار في منطقة الخليج. وتؤيد الصين بقوة جهود دول الخليج لحماية السيادة والأمن الوطنيين وتعزيز تخفيف حدة التوترات الإقليمية. لقد حضر مستشار الدولة ووزير الخارجية، وانغ يي، يوم الاثنين اجتماعاً وزارياً لمجلس التعاون الصيني - الخليجي عن طريق التداول بالفيديو دعا فيه جميع الأطراف المعنية مرة أخرى إلى حل المسائل الإقليمية الساخنة بالوسائل السياسية ومن خلال الحوار والتفاوض. وأيد نداء وزراء دول الخليج بالإجماع. إننا ندعو المجتمع الدولي ودول الخليج إلى العمل معاً لبناء منصة للحوار من أجل الأمن الإقليمي ومواصلة حشد الثقة

السياسية لحل الخلافات والنزاعات والسعي إلى القضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات، بغية الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة.

رابعاً، يجب علينا أن نسعى جاهدين إلى تخفيف حدة الأزمة الإنسانية في اليمن، ووضع الناس في بؤرة الاهتمام. لقد كانت الإحاطتان اللتان قدمهما وكيل الأمين العام لوكوك والمدير التنفيذي بيسلي مثيرتين لقلق بالغ. إن تدهور الحالة الإنسانية في اليمن يؤثر على جميع جوانب حياة الناس. فيجب أن نكون يقظين للغاية بشأن مسائل المجاعة وسوء تغذية الأطفال ومرض فيروس كورونا. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة، أن يقدم تمويلاً كافياً لخطة الاستجابة الإنسانية وأن يزيد بشكل كبير المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الشعب اليمني لمنع المجاعة ومكافحة الجائحة.

إن بين الصين واليمن تقاليد من الصداقة. فقد ظلت الصين تقدم لليمن منذ فترة طويلة مساعدات إنسانية شملت الأغذية والمعدات الطبية. وقد تبرعت الصين مؤخراً بأطقم فحص مختبري ومعدات للحماية الشخصية وأقنعة طبية لمساعدة اليمن في مكافحة الجائحة. وسنواصل تقديم المساعدة في حدود قدراتنا.

كما يساور الصين قلق بالغ إزاء عدم إحراز تقدم في مسألة ناقلة النفط "صافر". إننا ندعو إلى اتخاذ إجراءات فورية لتمكين فريق الأمم المتحدة التقني من الوصول في أقرب وقت ممكن لتفادي وقوع كارثة، وحماية البيئة في هذه المنطقة، وحماية سلامة المجاري المائية الدولية.

## المرفق السابع

## بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

قبل أن أُلقي بياني، أود أن نتأمل لحظة في ما قاله مارك لوكوك: "اليمينيون ليسوا جوعى". إنهم يتعرضون للتجوع". (انظر المرفق الثاني) وأود كذلك أن أهنئ ديفيد ببسلي على حصوله على جائزة نوبل للسلام. إن الجمهورية الدومينيكية ليست أكبر مانح لبرنامج الأغذية العالمي، ولكنها بالتأكيد أكبر داعم له. [الأصل: بالإسبانية]

نشكر مارتن غريفيث ومارك لوكوك وديفيد ببسلي وعمر بادوخون على إحاطاتهم.

وفي البداية، جميل أن نشدد على أن التقدم المحرز في الميدان أمر هام ومرحب به. فتبادل الأسرى الذي جرى الشهر الماضي والأخبار عن التشكيل المحتمل لحكومة يمنية جديدة والبدء في التسجيل البيومتری للمستفيدين من المساعدة الإنسانية خطوات تظهر لنا بعض الضوء في منتصف نفق ظل مظلمًا جدًا لسنوات أكثر مما ينبغي.

ولكن، على الرغم من هذه الأخبار السارة، أشار مقدمو الإحاطات إلى أن الحالة في اليمن حرجة.

ويحذرنا تحليل الإنذار المبكر عن النقاط الساخنة لانعدام الأمن الغذائي الحاد في اليمن الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة - برنامج الأغذية العالمي من أن اتساع نطاق النزاع مقترنا بمسألة الحصول على المساعدة الإنسانية وتفاقم الأزمة الاقتصادية وزيادة أسعار المواد الغذائية، قد يزيد من تفاقم حالة الأمن الغذائي الحرجة أصلاً، لا سيما في محافظات الجوف ومأرب وعمران والمحويت حيث يعتمد بقاء جزء كبير من السكان حصراً على المساعدات الإنسانية.

وبفضل أحدث تحليل لتصنيف المرحلة المتكاملة للأمن الغذائي لسوء التغذية الحاد، نعلم أن معدلات سوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة هي أعلى معدلات سجلت على الإطلاق في بعض أجزاء اليمن.

وفي مواجهة هذه الحالة، من مسؤولية المجتمع الدولي على نحو جماعي أن يتخذ إجراء، وإلا فإن احتمال قيام عدد من برامج الأمم المتحدة بإنهاء عملياتها اعتباراً من كانون الثاني/يناير بسبب نقص التمويل ستكون له عواقب لا يمكن تصورها على مستقبل الملايين من الناس. ولهذا السبب، فإن البلدان المانحة التي لم تدفع بعد م تعهدت به من أموال للتخفيف من حدة الحالة يجب أن تفعل ذلك على وجه الاستعجال. وفي الوقت نفسه، يجب أن نزيد من مرونة التمويل الإنساني المتعدد السنوات، فضلاً عن دعم وتعزيز برامج الإنعاش المبكر، مع ضمان تلبية الاحتياجات الفورية.

ومن المهم أن نتطلع إلى المستقبل، لأنه ما لم نحل الأزمة الإنسانية، فلن يكون بمقدور شعب اليمن وشبابه إعادة بناء بلدهم عندما يتحقق السلام الذي طال انتظاره.

وفي الوقت نفسه، فإن الأزمة الاقتصادية والصحية تستحق الذكر، أيضاً لأنها، إلى جانب النزاع، تؤثر سلباً على الحالة الإنسانية. ونشير بشكل خاص إلى مرض فيروس كورونا وخطر تفشي الموجة الثانية من الفيروس في اليمن، حيث النظام الصحي على وشك الانهيار.

ويجب ألا ندع الجوع والنزاع ومزيج هذه العوامل - أو ما هو أسوأ من ذلك، التقاعس من جانبنا - يقوض مستقبل الملايين من اليمنيين الأبرياء.

ومن بين التدابير العاجلة الأخرى، نوصي بتوفير حزمة إنقاذ اقتصادي لليمن؛ وتعزيز الدخل من التحويلات المالية عن طريق إنشاء قنوات التحويل وخفض رسوم التحويلات؛ وتحقيق اتفاقية طويلة الأجل للواردات من الوقود والتجارة والتفاوض على اتفاق بين جميع الأطراف لوضع خطة إدارة مركزية وتكنوقراطية للبنك المركزي اليمني لمعالجة السياسات النقدية والمالية المتضاربة.

ويبدو أن اليمن مثال على حالة البلدان التي تخطو خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الوراء. ولا يمكن تحقيق السلام الدائم بهذه الطريقة. والحل في أيدينا. ومعا يمكننا تغيير مسار الحالة في اليمن لصالح الشعب اليمني الذي يتوق إلى السلام.

## المرفق الثامن

## بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسون

أود أن أشكر المبعوث الخاص غريفيث، ووكيل الأمين العام لوكوك، والمدير التنفيذي ببسلي على إحاطاتهم. وأتطلع أيضا إلى عرض السيد بادوخون.

بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بتبادل أكثر من 1 000 سجين بين الحكومة والحوثيين في منتصف تشرين الأول/أكتوبر. وأثني على المفاوضات الناجحة التي قادها فريق المبعوث الخاص غريفيث واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وكانت هذه لحظة أمل هامة في خضم هذه الأزمة التي طال أمدها.

كما ندعو سلطات الحوثيين إلى الإفراج دون قيد أو شرط عن الصحفيين الأربعة المتبقين الذين احتجزوا تعسفاً والذين يواجهون عقوبة الإعدام. وفي هذا السياق، نذكر جميع الأطراف بمسؤوليتها عن الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وضمان المساءلة عن جميع الانتهاكات والتجاوزات.

وقد كان تبادل الأسرى تدبيراً إنسانياً هاماً نأمل أن يساعد أيضاً على بناء الثقة بين الطرفين من أجل التوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق بشأن الإعلان المشترك. وندعو مجدداً الطرفين إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد الوطني وإلى الموافقة على اقتراح الأمم المتحدة، مما يسمح باستئناف محادثات السلام بشكل مجد بإشراك المجتمع المدني، بما في ذلك المرأة، إشراكاً كاملاً.

وإذ اجتزنا للتو الذكرى السنوية الأولى لتوقيع اتفاق الرياض، فإننا نكرر دعوتنا إلى الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي لتنفيذ العناصر المتبقية من الاتفاق، وهي خطوة أساسية، بما في ذلك على طريق التوصل إلى سلام أوسع نطاقاً.

وللأسف، لم ينخفض القتال على الخطوط الأمامية الرئيسية، بل أسفر عن وقوع المزيد من الإصابات في صفوف المدنيين. إن استهداف البنية التحتية المدنية، مثل القصف الذي تعرض له مؤخراً أحد المستشفيات في تعز، يتعارض مع القانون الدولي الإنساني وهو أمر غير مقبول على الإطلاق.

وإلى جانب آثار الأعمال العدائية وما تنطوي عليه من معاناة مباشرة، فإنها أيضاً السبب الرئيسي لتدهور الحالة الاقتصادية والإنسانية. ومما يثير القلق البالغ أن نسمع تقارير وكالات الأمم المتحدة بأن اليمن على شفا أزمة الأمن الغذائي مرة أخرى وأن معدلات سوء التغذية الحادة بين الأطفال دون سن الخامسة هي الأعلى على الإطلاق.

وقد لاحظنا أن حالة تمويل البرامج الإنسانية قد تحسنت تحسناً طفيفاً، على الرغم من أن ثغرات كبيرة ما زالت قائمة. وقد ساهمت إستونيا في برنامج الأغذية العالمي للمساعدة في تخفيف حدة الحالة الإنسانية. ومع ذلك، ومن أجل الاستجابة للحالة الإنسانية، بما في ذلك المجاعة، هناك حاجة إلى تعزيز الاقتصاد اليمني وإيجاد حل طويل الأجل لضمان استيراد الوقود والمواد التجارية عبر الموانئ.

كما نشدد على الحاجة الملحة لمنح موافقة رسمية للسماح لبعثة الأمم المتحدة بالوصول إلى ناقلة النفط صافر، لأن هذا القرار من قبل الحوثيين قد تأخر بالفعل كثيراً.

## بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارك لوكوك، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ديفيد بيزلي، وعمر بادوخون على إحاطاتهم.

لقد حان الوقت للتوصل إلى تسوية سياسية في اليمن. ويجب أن يكون هناك وقف للأعمال العدائية، ويجب تشكيل حكومة جديدة. ولا بد من خفض التصعيد، الذي يجب أن يؤدي إلى وقف الأعمال العدائية.

وفي الشمال، يثير القلق مستوى التوترات حول مأرب وعودة التوترات في الحديدة. ويجب على الأطراف اليمنية أن تنهي الاشتباكات فيما بينها وأن تتخلى عن أي خيار عسكري في الشمال وفي جميع أنحاء البلد. وفي الحديدة، ندعو الأطراف اليمنية إلى استئناف محادثاتها في إطار لجنة تنسيق إعادة الانتشار التابعة لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة من أجل تنفيذ اتفاق ستوكهولم والحد من التوترات.

كما ندين هجمات الحوثيين على الأراضي السعودية، مما يهدد أمن المملكة واستقرار المنطقة.

ويجب تشكيل حكومة يمنية جديدة دون تأخير. ويجب على القوى السياسية اليمنية تنفيذ اتفاق الرياض والمصادقة على الجهود الأولى لتوزيع الحقائق الوزارية. ومرة أخرى، نرحب بجهود المملكة العربية السعودية لتسهيل توقيع ذلك الاتفاق وتنفيذه. ويجب على تلك الحكومة الجديدة أن تجد حلاً سياسياً شاملاً. وندعو الأطراف إلى المشاركة بحسن نية في الحوار بشأن مشروع البيان المشترك الذي اقترحه المبعوث الخاص، الذي نكرر له الإعراب عن دعمنا الكامل.

وكما قال السيد لوكوك والسيد بيزلي، فإن الحالة الإنسانية تزداد سوءاً، والأرقام غنية عن البيان. وهاجس المجاعة يلوح في الأفق مرة أخرى. ولذلك يجب علينا أن نعمل بشكل جماعي لتجنب هذه الكارثة. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على العمل الرائع الذي قامت به الجهات الفاعلة الإنسانية، ولا سيما برنامج الأغذية العالمي. إن كفاحها ضد الجوع في العالم أمر بالغ الأهمية، ويمكنها الاعتماد على دعم فرنسا.

ويجب ألا نقلل من خطر حدوث موجة ثانية من مرض فيروس كورونا. فالعواقب ستكون مأساوية.

ولن نتوقف عن تكرار أن كل الأطراف ملزمة بضمان وصول المساعدات الإنسانية. وستحظى هذه المسألة باهتمام خاص في اجتماع المانحين الذي سيعقد في 12 تشرين الثاني/نوفمبر، تحت الرئاسة المشتركة للاتحاد الأوروبي والسويد. وأود أيضاً أن أذكر بأن حماية المدنيين يجب أن تظل أولوية قصوى.

وأخيراً، من الضروري السماح لبعثة التفتيش التي كلفتها الأمم المتحدة بالوصول الفوري إلى ناقله النفط صافر. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لتجنب وقوع كارثة، وقد تأخر هذا التفتيش لفترة طويلة جداً.

وستظل فرنسا معبئة بالكامل، إلى جانب أصحاب المصلحة الآخرين، لإيجاد حل سياسي للحرب في اليمن. وستواصل السلطات الفرنسية العمل من أجل خفض التصعيد في جميع أنحاء المنطقة.

## المرفق العاشر

## بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هويسغن

مناقشتنا اليوم هي في الأساس تكرر لسابقاتها. لم يعتمد الإعلان المشترك بعد. وما زلنا نشهد طفرات دورية في العنف والقصف. لذا علينا أن نكون واقعيين ونقول إنه عمليا لم يحدث تقدم. وهذا محبط للغاية. ومع ذلك، فإننا نشجع مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، على مواصلة عمله. أنا معجب بمثابرته. ويرجى مواصلة البناء على ما يسمى بـ الجسر الجوي للأمل فيما يخص تبادل الأسرى الذي يسهله اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وليس لدي الكثير لأضيفه إلى ما قاله مارك لوكوك وديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية. يجري تجويع السكان والأهوال الناجمة عن المجاعة تتزايد. ليس بوسعنا أن نجد الكلمات المناسبة للرد على ذلك.

تحدث ديفيد بيسلي عن العد التنازلي لمجاعة مدمرة. وأشكره على تصويره الصريح للحالة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئه شخصيا وبرنامج الأغذية العالمي على الحصول على جائزة نوبل للسلام. إنه فوز مستحق تماما. وتفتخر ألمانيا بكونها ثاني أكبر مانح لبرنامج الأغذية العالمي. وأهنئ برنامج الأغذية العالمي على حصوله على البيانات البيومترية في صنعاء. ونأمل أن يتمكن برنامج الأغذية العالمي من مواصلة عمله استنادا إلى البيانات.

وأجد أنه من غير المقبول حقا أن نسمع عن العقوبات البيروقراطية. إن ما قام به الحوثيون في الماضي من حيث ابتزاز المانحين والمنظمات الإنسانية غير مقبول على الإطلاق. ولكن ذكر أيضا أن هناك عقوبات بيروقراطية فيما يتعلق بالحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي. وأود أن أطلب إلى سفير اليمن أن يتناول على وجه التحديد الانتقادات التي توجه إلى الحكومة فيما يتعلق بالعقوبات البيروقراطية التي تعترض سبيل المعونة الإنسانية.

وفيما يتعلق بالتمويل الإنساني، فقد أوفت ألمانيا بالتزاماتها، ونحن ثالث أكبر مانح لليمن. لقد تعهدنا بتقديم مبلغ 148 مليون دولار ودفعناه، بالإضافة إلى مبلغ 100 مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وفي المجموع، تصل مساعدتنا الإنسانية وجهودنا لتحقيق الاستقرار والتعاون الإنمائي إلى 370 مليون دولار. هناك بلدان أخرى لم تمتثل لالتزاماتها، ولا سيما تلك الموجودة في المنطقة. ولا أعتقد أنه من المقبول أن بلدا مثل الإمارات العربية المتحدة، المتورط أيضا في النزاع العسكري، لم يتعهد بتقديم مساعدات إنسانية هذا العام. كما أرجو من زميلتنا كيلي كرافت، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، التي لها علاقات ممتازة مع الإمارات العربية المتحدة، أن تتفضل بدفعها إلى الالتزام بنفس مستوى المساعدات التي قدمتها في العام الماضي.

اسمحوا لي أن أنتقل إلى عمر بادوخون، المؤسس والمدير التنفيذي لمؤسسة حلول من أجل مجتمعات مستدامة، الذي قال إن الحياة الكريمة غير ممكنة في اليمن. أجد أنه من الرائع أن لديه هذه الطموحات للبلد فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر الدائري، والغاز الحيوي، والحفاظ على الحياة البرية والأخشاب. هذا ما ينبغي أن نتحدث عنه، ولكن بدلا من ذلك علينا أن نتحدث عن الحالة الإنسانية المتردية. وقال إن على الشباب الاضطلاع بدور، وأود أن أضيف الحاجة إلى مشاركة المرأة. وأشكر مارتن لوكوك على ثباته في هذا الشأن. يجب إشراك المرأة في مفاوضاته بشأن الإعلان المشترك.

وخلال الإحاطة التي قُدمت الشهر الماضي (انظر S/PV.8770)، قال مارك لوكوك إن الأطفال اليمنيين هم شهادة أمل، مستشهداً بالمثل المؤثر لمدرسة في تعز حيث يستمر الأطفال في الذهاب إلى المدرسة من دون أي مواد تعليمية. ويستمر المعلمون في التدريس بدون أن يتقاضوا رواتبهم منذ شهور أو حتى سنوات. هذا مثال على الأمل. وفي الأسبوع الماضي فقط، قرأنا عن إصابة ثلاثة أطفال بجروح خطيرة من جراء القصف، بمن فيهم طفلة تبلغ من العمر 6 سنوات. حدث القصف في تعز تحديداً. ربما يكون الأطفال المصابين من تلاميذ المدرسة التي ذكرها، وربما لا. ولكن هذه الحوادث تظهر مرة أخرى مدى فظاعة القتال والانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني والعواقب المترتبة عليهما. لقد قتلوا حرفياً آخر شهادة أمل متبقية في البلد. لا بد من وقف القتال، ولا سيما قتل المدنيين.

## المرفق الحادي عشر

## بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارك لوكوك، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ديفيد بيسلي، وعمر بادوخون على إحاطاتهم.

من المحزن أن النزاع في اليمن لم يتحسن، حيث ثبت أن الاقتصاد المتدهور ومرض فيروس كورونا (COVID-19) مزيج مميت. ومن غير المتصور توقع أن يتجاوز عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد 17 مليون شخص هذا العام، ارتفاعاً من 15 مليون شخص في عام 2019.

وأود أن أكرر ما قاله وفدي في الأشهر العديدة الماضية. أولاً، لن يمكن لليمنيين تشكيل المستقبل الذي يريدونه ويحتاجون إليه إلا من خلال عملية سياسية. وأنا أتفق تماماً مع ما قاله مارتن لوكوك للتو، وهو أن الذين يتعين عليهم التفاوض في نهاية المطاف هم الطرفين المعنيين، ومهمتنا هي تهيئة بيئة مواتية لتحقيق ذلك. ونحن نشجع مارتن على مواصلة العمل للجمع بينهما.

الخيار متاح - فمن خلال المقترحات الثلاثة للمبعوثين الخاصين الثلاثة، يمكن طرفين أن يختارا طريقاً مختلفاً لشعبهما: طريق بدون أسلحة وسفك دماء.

وستكون الخطوة الأولى هي وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، مصحوباً بتدابير لاستعادة الاقتصاد. وينبغي أن تكون الخطوة التالية هي استئناف عملية سياسية شاملة للجميع بمشاركة النساء والشباب. إن المرأة مهمة جداً في عملية السلام.

نحن نعلم أن هذا سيستغرق وقتاً، ولكن كلما طال أمد النزاع، كلما ألحق المزيد من الضرر وزادت معاناة الشعب.

ولذلك، تكرر إندونيسيا مرة أخرى تأكيد أهمية أن يتفق الجميع بسرعة على الإعلان المشترك وأن يستأنفوا الحوار بشأن تسوية سياسية شاملة، بما يتماشى مع القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2216 (2015). كما أن التنفيذ الكامل لاتفاق الرياض أمر بالغ الأهمية للسماح بعملية سياسية أكثر شمولاً. ولذلك، فإننا نشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها المملكة العربية السعودية للتوسط في هذه العملية.

ثانياً، ينبغي للطرفين ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتوفير الحماية للمدنيين. لقد وضع القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. هذا التزام يقع على عاتق جميع أطراف أي نزاع مسلح، أيا كانت وأينما كانت. إن الهجمات المستمرة التي ينفذها الحوثيون في المناطق المدنية في مدن مأرب وتعز والحديدة تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، ويجب إدانتها. ونحضر مرة أخرى الحوثيين على وقف استهداف المدنيين والبنية التحتية. يجب عليهم الحد من العنف، وبالتالي إتاحة المجال للتدابير التي يمكن أن تدعم عملية السلام.

ثالثاً، ينبغي تحسين الوصول إلى المساعدات الإنسانية. إن فرض قيود على العاملين في المجال الإنساني في أكبر عملية إنسانية في العالم أمر غير مقبول.

ومع تزايد العنف و COVID-19، فإن الوكالات الإنسانية أمامها بالفعل عمل معقد للغاية. ينبغي السماح لها بتقديم المساعدة إلى المحتاجين بسرعة وأمان.

إن الأولويات الخمس العاجلة التي قام بتحديثها مارك لوكوك هي الآن ملحة للغاية، لأنه لم يعد لدينا متسع من الوقت. قدم مارك لوكوك وديفيد بيسلي صورة قاتمة لما ينتظر الأطفال والسكان في اليمن، بسبب المجاعة التي ستؤدي إلى سيناريو كارثي. علينا أن نعمل الآن، بموارد وحلول سياسية. لكن الأهم من ذلك، يجب على الطرفين المعنيين أن تعمل على إنقاذ شعبها.

وفيما يتعلق بناقلة النفط صافر، فمن المؤسف أن فريق الأمم المتحدة للإصلاح ما زال ممنوعاً من الوصول إليها. ونتساءل عما إذا كانت هناك أي نية للسماح بالوصول إليها. ونظراً للمخاطر، يحض وفد بلدي مرة أخرى على سرعة وصول فريق الإصلاح.

وفي الختام، لن أمل من تكرار أنه يجب على الطرفين اتخاذ جميع التدابير اللازمة، في الوقت المناسب، لمنع حدوث مجاعة ومعاناة إضافية لأشقائنا وشقيقاتنا اليمنيين. فتلك مسؤولية القادة. وهذا هو المسبب الوحيد لإعادة أمل الشعب ومستقبله إليه.

وختاماً، أود أن أقتبس من خطاب "فرصة للسلام" لدوايت أيزنهاور، والذي لا يزال ذا أهمية في سياق اليمن:

"إن كل بندقية تُصنع وكل سفينة حربية تُدشّن وكل صاروخ ينطلق تدل، في نهاية المطاف، على سرقة من أولئك الجياع الذين لا يجدون طعاماً وأولئك الذين يحسون بالبرد ولا يجدون لباساً".

## المرفق الثاني عشر

## بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أشكر السيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك على إحاطتهما عن التطورات الأخيرة في الحالة في اليمن. وأشكر أيضاً السيد ديفيد بيسلي والسيد عمر بادوخون على بيانتهما.

في 15 و 16 تشرين الأول/أكتوبر، رحبنا بارتياح كبير بتبادل أكثر من 1 000 محتجز بين طرفي النزاع في اليمن، مما يترجم الاتفاق الذي تم التوصل إليه في نهاية أيلول/سبتمبر في سويسرا إلى واقع. ستحفر عمليات التبادل هذه في ذاكرة العديد من الأسر اليمنية، التي كانت حتى ذلك الحين مستسلمة ويائسة ولكنها شعرت بالارتياح للترحيب بعودة أحبائها بعد طول انفصال عنهم.

ويرحب النيجر بهذا التقدم الذي يمثل معلماً هاماً في عملية التسوية السياسية للنزاع في اليمن، ويشجع الطرفين على الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي من أجل اتخاذ الخطوة الإضافية الضرورية التي ستفضي إلى التوقيع على الإعلان المشترك بشأن وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني.

ولتحقيق ذلك الهدف، من المهم أن يحافظ الطرفان على الثقة المتبادلة التي بنياها وأن يحترما، إضافة إلى ذلك، الالتزامات التي تعهدا بها من قبل. وهذا شرط أساسي، علاوة على ذلك، لمواصلة المفاوضات واستئناف العملية السياسية التي ظلت متعثرة منذ عدة سنوات.

إن حل الأزمة لن يتحقق - كما يعلم طرفا النزاع جيداً - بالوسائل العسكرية، بل يجب السعي إليه عن طريق الحوار والتفاوض؛ ويجب أن يكون سياسياً. ولهذا السبب يدعو وفد بلدي المجتمع الدولي والأطراف الفاعلة الإقليمية وأعضاء المجلس الذين لهم تأثير على طرفي النزاع، إلى مضاعفة جهودها لتحقيق التقارب بين الطرفين وتشجيعهما على القدوم إلى طاولة المفاوضات من أجل إرساء الأسس لتسوية النزاع، الذي أوقع بالفعل العديد من الضحايا.

وفي حين سجلت تطورات إيجابية على الصعيد السياسي، كان التحسن المتوقع في الحالة الإنسانية بطيء التحقق، مما جعل الحياة صعبة بصورة متزايدة لآلاف الأشخاص. وينبغي التأكيد على أن الأزمة الإنسانية في اليمن هي في المقام الأول أزمة من صنع الإنسان؛ وقد ساهمت الحملات العسكرية المستمرة في البلد، على وجه الخصوص، في تدمير البنى التحتية الأساسية.

وما برحت الحالة الإنسانية تتدهور مع استمرار القتال وتستحوذ على نسب هائلة من السكان، لا سيما بالنظر إلى الأثر المشترك لعوامل مثل عرقلة المعونة الإنسانية؛ وتدهور النظام الصحي الذي دمرته سنوات طويلة من الحرب؛ وجائحة مرض فيروس كورونا؛ وانعدام الأمن الغذائي؛ وأزمة الوقود؛ والفيضانات؛ والانخفاض الحاد في قيمة الريال؛ واستنفاد الاحتياطات الوطنية؛ والعجز في المساعدات الدولية.

وفيما يتعلق بتلك النقطة الأخيرة التي أثرتها، لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء تخفيض الخدمات في العديد من مرافق الرعاية الصحية، فضلاً عن تعليق بعض برامج المساعدة التابعة للأمم المتحدة التي يعتمد عليها عدة ملايين من الناس في اليمن. ولهذا السبب نناشد لزيادة السخاء الدولي لتخفيف معاناة الشعب اليمني.

وندعو البلدان التي أعلنت عن مساهماتها، ولا سيما بلدان المنطقة، إلى الوفاء بالتزاماتها لضمان استمرارية برامج المساعدة وتجنب وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح. ونحث طرفي النزاع على التحلي بضبط النفس بوضع حد للقتال، لأن الحالة الإنسانية لا يمكن أن تتحسن كثيراً دون وقف الأعمال العدائية.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يعرب عن قلقه إزاء حالة ناقلة النفط صافر التي تأخر بدء عملية فحصها، رغم أن حالة البلى المتقدم للسفينة لا تزال تعرّض اليمن والبلدان المطلة على البحر الأحمر لخطر جسيم من كارثة بيئية ذات عواقب لا تحصى.

ولتجنب أسوأ الاحتمالات، ندعو الحوثيين إلى إظهار المسؤولية والوفاء بالتزاماتهم من خلال إصدار التصاريح اللازمة لفريق الأمم المتحدة المكلف بفحص ناقلة النفط صافر.

## المرفق الثالث عشر

## بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستغنيفا

[الأصل: بالروسية]

نشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ديفيد بيسلي على استعراضهم الشامل للحالة في اليمن. وقد استمعنا أيضاً بعناية شديدة إلى السيد عمر بادوخون.

ونغتتم هذه الفرصة لتهنئة برنامج الأغذية العالمي، الذي يمثل هنا اليوم المدير بيسلي، على حصوله على جائزة نوبل للسلام. وسنواصل دعم عمل برنامج الأغذية العالمي، بما في ذلك على المسار اليمني، في تقديم المساعدة الإنسانية على أساس غير تمييزي وغير متحيز.

إننا نراقب الحالة في اليمن عن كثب، التي دخلت في السنة السادسة من النزاع السياسي الداخلي الحاد مصحوبة بكارثة إنسانية غير مسبوقة تتطلب استجابة فورية من المجتمع الدولي.

لقد دمرت سنوات عديدة من النزاع البنية التحتية المدنية ونظام الرعاية الصحية في اليمن. وبات شعبه يتضور جوعاً وهو محروم من الأدوية الأساسية والحماية الاجتماعية؛ وهو بحاجة إلى المساعدة. تفاقم كل هذه الأمور بسبب جائحة فيروس كورونا. وفي هذا الصدد، نشيد إشادة كبيرة بالعمل الشجاع الذي يقوم به عمال المساعدة الإنسانية التابعون للأمم المتحدة، ونشجب حقيقة أن برامج الأمم المتحدة الرامية إلى تقديم المساعدة الأساسية للشعب اليمني قد اضطرت إلى تقليص أنشطتها بسبب عدم كفاية التمويل.

وستواصل روسيا تقديم المساعدة إلى الشعب اليمني، بما في ذلك من خلال كيانات الأمم المتحدة. وندعو المانحين، بمن فيهم المانحون من بلدان المنطقة، إلى زيادة دعمهم المالي. ونشير إلى أن المساعدات الإنسانية المقدمة إلى اليمن من الخارج يجب أن توزع على أساس غير تمييزي بين جميع السكان.

يتضح مما سمعناه اليوم أن الحالة الإنسانية في اليمن لا يمكن تحسينها إلا من خلال تضافر الجهود السياسية والدبلوماسية لحل النزاع. غير أننا نلاحظ أن الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية قد توقفت وأن الأنشطة العسكرية تتصاعد في مختلف أنحاء البلاد. ونلاحظ مع الأسف أن الطرفين لم يتمكنوا بعد من التوقيع على إعلان مشترك وأن تنفيذ الاتفاقات ذات الصلة، بما في ذلك اتفاق ستوكهولم واتفاق الحديدة، لم يسفر عن النتائج المرجوة. هذا يهدد باحتدام العنف الذي لن يفيد سوى المتطرفين والإرهابيين. ونتوقع أن نرى تقدماً في تنفيذ اتفاق الرياض الذي سيطلق حواراً وطنياً بين اليمنيين.

ونعتقد أنه لا تزال هناك فرصة لوضع ترتيبات، لا سيما فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني واستئناف المفاوضات بين اليمنيين.

وتبادل الأسرى والمحتجزين تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر دليل آخر على ذلك. ويمكن الأطراف اليمنية من الاضطلاع بتلك العملية الإنسانية الواسعة النطاق ببرهن على أنها ليست قادرة فحسب على التوصل إلى حلول قائمة على التوافق للمشاكل والخلافات بل وترجمتها إلى حقيقة واقعة.

ويمكن أيضا إحراز تقدم بشأن الحالة المتعلقة بناقلة النفط صافر . وندعو جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، إلى الأخذ في الاعتبار مصالح بعضها البعض والعمل بشكل بناء من أجل وضع حلول مقبولة لجميع الأطراف.

وقد أعربنا مرارا عن موقفنا، الذي لا يزال ثابتا ولم يتغير، من خلال الدعوة إلى حل تفاوضي للنزاع في اليمن. وفي ذلك الصدد، نكرر الإعراب عن دعمنا الكامل لجهود مارتن غريفيث في استئناف العملية السياسية ووضع تدابير لبناء الثقة وضمان وقف شامل لإطلاق النار. إن المجتمع الدولي متفق على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع في اليمن.

وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة بنشاط في جهود الوساطة التي يبذلها غريفيث. وسنواصل تقديم المساعدة إلى جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة في اليمن، بما في ذلك من خلال الاتصالات مع جميع القوى السياسية في البلد والأطراف المعنية.

ونود أن نشير مرة أخرى إلى أن القرار 598 (1987) قد كلف الأمين العام بوضع هيكل أمني في المنطقة، بالتعاون مع دول المنطقة. ونود أن نسترعي انتباه المجلس مرة أخرى إلى المفهوم الروسي للأمن الجماعي في منطقة الخليج الفارسي، الذي يهدف إلى كسر حالة الجمود في حالات النزاع ووضع تدابير لبناء الثقة. وقد نظمنا في تشرين الأول/أكتوبر جلسة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة (انظر S/2020/1037)، حيث دعت المنطقة والمجتمع الدولي مرة أخرى إلى وقف التصعيد.

## المرفق الرابع عشر

## بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إينغا روندا كينغ

أشكر مارتن غريفيث ومارك لوكوك على تعاونهما وتفانيهما المعتادين. كما أشكر مقدمي الإحاطتين، ديفيد بيسلي وعمر بادوخون، لا على تقديمهما معلومات هامة هذا الصباح، ولكن أيضاً على العمل القيم الذي يضطلعان به في اليمن.

إن السكان في أمس الحاجة إلى الإغاثة من النزاع وعواقبه التي لا مبرر لها. ونثني على عمل جميع المنظمات الإنسانية العاملة في اليمن للتخفيف من الظروف المحيطة للحياة وسبل العيش، ولكن هذا ليس حلاً. إنه مجرد علاج عابر لأعراض النزاع. ونذكر أيضاً بأهمية خطة الاستجابة الإنسانية. وبينما نرحب بالتمويل الإضافي للمساعدات الإنسانية، لا يزال يتعين على الجهات المانحة أن تقدم الأموال التي تعهدت بها بأقصى قدر من الاستعجال. ومن المتوقع أن يؤدي نقص الأموال إلى وقف تقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، وهو ما لا يستطيع اليمن تحمله. وفي ذلك الصدد، نذكر أيضاً بالتزامات الأطراف بموجب القانون الدولي التي تطالب بمرور المعونة الإنسانية بدون عوائق. وعلاوة على ذلك، هناك واجب أخلاقي يقع على عاتق جميع الأطراف لضمان أن يتمكن جميع المحتاجين من الحصول على تلك المعونة.

إن خطر المجاعة حقيقي ولكنه يجب ألا يكون حتمياً. وقد كرر وكيل الأمين العام لوكوك التأكيد باستمرار على مختلف ركائز الحل التي مكنت من تجنب حدوث المجاعة في عام 2018، بما في ذلك التمويل ودعم الاقتصاد، وأكد أن هذه الركائز لا تزال هامة. وعلى الرغم من ذلك، فإننا نقرب من حافة خطيرة، ولن يغفر لنا التاريخ عدم اتخاذنا لإجراءات حاسمة لإنقاذ الشعب اليمني. إن نقص الوقود في بعض أنحاء اليمن يزيد من المعاناة، وندعو الأطراف إلى العمل معاً من أجل حل الأزمة.

والأطراف قادرة على العمل معاً، كما رأينا في مناسبات مختلفة، بما في ذلك في عملية تبادل الأسرى التي وقعت مؤخراً. وكان الحوار الأساس الضروري الذي تحقق استناداً إليه ذلك التعاون، وندعو الأطراف إلى مواصلة العمل مع بعضها البعض ومع مكتب المبعوث الخاص بحسن نية لفتح الطريق صوب توطيد السلام.

ونختتم بالإشارة إلى أن ناقلة النفط صافر لا تزال مسألة عالقة وتتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة. ولا يزال خطر وقوع كارثة بيئية واقتصادية وإنسانية قائماً، وندعو إلى اتخاذ الخطوات الملموسة اللازمة في أقرب وقت ممكن، قبل أن يتبدد الأمل وتذهب الفرصة أدراج الرياح.

## المرفق الخامس عشر

## بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

نشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث؛ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكيل الأمين العام مارك لوكوك؛ والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ديفيد بيسلي؛ والمؤسس والمدير التنفيذي لمبادرة "حلول المجتمع المستدام"، عمر بادوخون، على إحاطاتهم.

تواصل جنوب أفريقيا دعم المبعوث الخاص غريفيث في سعيه لإيجاد حل سلمي للحالة في اليمن، على الرغم من استمرار العنف وتفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

ونود أن نؤكد من جديد أن الحالة الإنسانية المأساوية في اليمن، التي عمّقتها جائحة كوفيد-19، ترتبط ارتباطاً لا ينفصم بالمأزق السياسي. ولذلك سيركز بياني على هذين العنصرين، أي الحالة الإنسانية والحالة السياسية.

وعلى الصعيد الإنساني، لا تزال جنوب أفريقيا تعرب عن قلقها إزاء الأثر المدمر على الشعب اليمني، ولا سيما النساء والأطفال والمسنون والمشردون داخليا والمعوقون.

ولا تزال جنوب أفريقيا تشعر بالاستياء من أن تصاعد العنف يزيد من تفاقم أزمة الجوع التي تسبب فيها الإنسان في اليمن، وهي حقيقة قاتمة يواجه فيها ثلثا السكان انعدام الأمن الغذائي. ومعدلات سوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة هي أعلى معدلات سجلت على الإطلاق في المقاطعات الجنوبية، التي يقطنها 1,4 مليون طفل.

وتضيق المكاسب التي تحققت بشق الأنفس حيث دفعت حدة النزاع والتدهور الاقتصادي، إلى جانب التأثير الكبير لجائحة كوفيد-19 السكان المنهكين بالفعل إلى حافة الهاوية. ولذلك، تدعو جنوب أفريقيا جميع السلطات في مختلف المحافظات إلى الاتفاق على مجموعة موحدة من الإجراءات لمواجهة انتشار جائحة مرض كوفيد-19 في اليمن.

وتدعو جنوب أفريقيا جميع أطراف النزاع إلى تحسين إيصال المساعدات الإنسانية وتوفير الزخم للمفاوضات السياسية الشاملة لإنهاء الحرب في اليمن وتخفيف معاناة الشعب اليمني. فالنزاع لا يؤثر على شعب اليمن ودولته فحسب، بل ينطوي على تداعيات سلبية على جميع الدول المجاورة والمنطقة الأوسع نطاقاً. ومن مصلحة جميع اليمنيين وجميع مواطني المنطقة إنهاء النزاع.

وما زلنا نؤكد على أهمية تقييد جميع الأطراف بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان واتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنهاء الانتهاكات ضد المدنيين ومنع وقوعها.

ويبرز تقرير فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن (A/HRC/45/6) المخاطر المنبثقة عن اختيار الأطراف للحلول العسكرية عن المفاوضات والحوار السياسيين وهو ما ينطوي على إمكانات أكبر لوضع حلول سلمية طويلة الأجل.

وفيما يتعلق بالمأزق السياسي، لا تزال جنوب أفريقيا تشعر بالقلق من أن القتال المستمر، في ظل العديد من الهجمات عبر الحدود والغارات الجوية والمعارك بالأسلحة النارية في الحديدة وعدة مدن أخرى، يهدد بوقف عملية السلام التي طال انتظارها وتعميق أسوأ كارثة إنسانية في العالم.

كما ندعو جميع الأطراف إلى إبداء الاستعداد للتوصل إلى حل وسط وعدم الإصرار على اتخاذ مواقف تحكمية. وبعد مضي خمس سنوات، من الواضح أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري، وأنه ينبغي للجانبين السعي إلى التوصل إلى حل وسط من أجل ضمان التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض.

وتدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف إلى التعامل مع المبعوث الخاص غريفيث بحسن نية ومن دون شروط مسبقة من أجل الوصول إلى تسوية تفاوضية شاملة لإنهاء النزاع وأن يتم ذلك بالتوازي مع الجهود المستمرة لتنفيذ الاتفاقات المبرمة في ستوكهولم والرياض. وتنشئ جنوب أفريقيا على التقدم المحرز بموجب اتفاق ستوكهولم في تشرين الأول/أكتوبر، عندما تم تنفيذ جزء من اتفاق تبادل الأسرى، وتشيد بالأطراف لنجاحها في هذا الصدد. وهذا تدبير قيم لبناء الثقة، يمكن أن يقرب الأطراف من إبرام تسوية تفاوضية وأن يوفر زخمًا نحو التنفيذ الذي طال انتظاره لاتفاق الحديدة وبيان التفاهم بشأن تعز.

وتحث جنوب أفريقيا جميع الأطراف المعنية في اليمن على إنهاء قضية ناقلة النفط صافر من خلال السماح بإجراء الإصلاحات الضرورية التي من شأنها تجنب حدوث كارثة من صنع الإنسان في البحر الأحمر، بما في ذلك إزالة النفط من السفينة من أجل القيام بإصلاحات كبيرة فيها. ونحث جميع أطراف النزاع على إبداء الاستعداد لحل هذه المسألة وتخليص البحر الأحمر من هذه الكارثة البيئية الوشيكة.

في الختام، تؤكد جنوب إفريقيا مجددًا أن الحل الوحيد للنزاع في اليمن هو تسوية سياسية شاملة للجميع بقيادة اليمنيين وملكيتهم والتي تحقق آمال الشعب اليمني في مستقبل اقتصادي وسياسي قوي. وفي هذا السياق، فإننا ندعو أيضًا إلى المشاركة الكاملة والهادفة للمرأة في جميع جوانب عملية سياسية شاملة للجميع.

## بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

في البداية، أتقدم بالشكر للمبعوث الخاص مارتن غريفيث ولوكيل الأمين العام مارتن لوكوك، وديفيد بيسلي المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، وعمر بادوخون مؤسس منظمة حلول لمجتمعات مستدامة على إحاطاتهم القيّمة حول تطورات الوضع في اليمن.

لا يزال الوضع في اليمن يبعث على بالغ الانشغال، فعلى الرغم من المساعي الأمامية والنداءات المتكررة لوقف إطلاق النار وخفض التصعيد، يتواصل النزاع بحدة خاصة في مناطق الجوف ومأرب وشمال وشرقي البلد، ممّا يهدّد بتقويض المفاوضات ويزيد من تردّي الأوضاع الإنسانية ودمار البنى التحتية وتدهور الوضع الاقتصادي والظروف المعيشية للشعب اليمني الشقيق.

وإذ نجدد في هذا السياق، تأكيد قناعتنا بأنّ التصعيد العسكري المستمر يزيد من تعقيد الوضع ويقوّض عمليّة التسوية، فإننا ندعو جميع الأطراف اليمنية المتنازعة إلى الالتزام بحلّ سياسي شامل ودائم ينهي النزاع عن طريق مفاوضات سياسية سلمية مباشرة برعاية الأمم المتحدة وفقاً لمرجعيات التسوية المتمثلة في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن بما فيها القرار 2216 (2015)، بما يحفظ سيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه. كما نؤكد أن نهج الحوار يتطلّب القبول بالتوافقات والتنازلات الضرورية وتغليب المصلحة الوطنية.

ويرحب وفد بلدي باتفاق الإفراج عن الأسرى الذي يُعدّ خطوة وإعدة تعكس إرادة الأطراف المتنازعة لتحقيق اتفاق شامل، ويتطلّع إلى مواصلة العمل من أجل أن يشمل الاتفاق كلّ السجناء والسجناء لتحقيق وئام اجتماعي على المستوى الوطني.

ونجدد التأكيد على أهمية الالتزام بتنفيذ جميع بنود اتفاق ستوكهولم. كما ندعم كلّ الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاق الرياض من أجل تشكيل حكومة الشراكة الجديدة، ونحثّ الأطراف المعنية على مواصلة البناء على الأجواء الإيجابية التي سادت المفاوضات بإشراف المملكة العربية السعودية.

وفي إطار هذه السياقات، نؤكد دعمنا لجهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة في دفع مسار التسوية السياسية، ونتطلع إلى التعاطي الإيجابي للأطراف المتنازعة مع مسودة الإعلان المشترك، بما في ذلك التقيّد بوقف شامل لإطلاق النار، واستئناف المشاورات السياسية، واتخاذ التدابير الإنسانية المستوجبة لتخفيف وطأة المعاناة عن الشعب اليمني الشقيق. كما نأمل أن يكون اعتماد الإعلان المشترك نقطة انطلاق لضمان الحماية للسكان المدنيين والمنشآت المدنية، واستكمال مسار التفاوض السياسي المباشر الذي من شأنه أن يفضي إلى حلّ نهائي.

وسعياً لإنجاح عمليّة بناء السلام وديمومته، نشدّد على ضرورة أن تكون المحادثات شاملة وتشاركية، تجمع مختلف مكونات المجتمع، وتضمن مشاركة فاعلة للنساء والشباب وممثلي المجتمع المدني.

وفي المجال الإنساني، يعاني اليمن اليوم من أسوأ كارثة إنسانية في العالم. ويعبّر وفد بلدي عن انشغاله العميق لما آلت إليه الحالة في اليمن. إنّ النزاع المسلّح ساهم في تزايد انتشار جائحة كوفيد-19، وفاقم خطر المجاعة التي باتت تتهدّد حياة الملايين من الشعب اليمني، خاصّة الأطفال والنساء والفئات

الهشّة، لا سيّما في ظلّ انهيار البنية التحتية الصحيّة وتعطّل الواردات الغذائية، والتدهور الحاد للوضع الاقتصادي. ونأمل في أن تتوفّق المجموعة الدوليّة في تخفيف هذه المعاناة وتطوير آثارها.

وفي سياق متّصل، يجدّد وفد بلدي التحذير من كارثة بيئيّة وإنسانية واقتصاديّة خطيرة في البحر الأحمر بسبب الوضعيّة المتداعية لناقلة النفط صافر العائمة قبالة محافظة الحديدة، ممّا يستدعي تدخّلا سريعا لتقييم المخاطر وإجراء الإصلاحات الضرورية العاجلة. وندعو في هذا الإطار الحوثيين للاستجابة إلى نداء المجتمع الدولي للسماح لفريق الخبراء الأمميّين بتفقّد الناقلة واتخاذ الإجراءات المستوجبة، وتحديد مثل هذه الجوانب الحيويّة عن السياقات السياسية.

## المرفق السابع عشر

## بيان نائب الممثل الدائم بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جيمس روسكو

أشكر السيد غريفيث والسيد لوكوك والسيد بيسلي. وأعتقد أن الإحاطات لم تدع لدينا أي شك بشأن حجم الأزمة الإنسانية، والأزمة البشرية في اليمن، والحاجة الملحة لإحراز تقدم فيما يتعلق بالحل السياسي.

وتدعم المملكة المتحدة تماما جهود السيد غريفيث لإحراز تقدم من أجل التوصل إلى حل سياسي. إن النجاح الأخير الذي وصفه في تأمين تبادل أكثر من 1 000 أسير يوضح أن الحوار وجهاً لوجه يمكن أن يؤدي بالفعل إلى تحقيق نتائج إيجابية. ولذلك، نشجعه على بذل قصارى جهده للجمع بين الجانبين لوضع اللمسات الأخيرة على الإعلان المشترك. ومن الواضح من كل ما سمعناه اليوم أن إنهاء العنف هو وحده الذي يمكن أن يساعدنا في تقديم الإغاثة الإنسانية الدائمة وإعطاء الأمل لشعب اليمن.

ولكن كما قال السيد غريفيث، فإننا لا نزال نشهد تصاعداً في أعمال العنف - ولا سيما استمرار الحوثيين في إطلاق الصواريخ وشن هجمات بطائرات مسيرة على المملكة العربية السعودية، والسعي إلى بسط سيطرتهم على المزيد من الأراضي في اليمن، مما يلقي بظلال من الشك على التزام الحوثيين بالسلام. ويؤكد وصول مبعوث كبير من الحرس الثوري الإسلامي إلى صنعاء مؤخراً هذه النقطة ويبرز دور إيران المزروع للاستقرار في النزاع اليمني. ولذلك، نحث الحوثيين على الامتناع عن مثل هذا السلوك، وبدلاً من ذلك، بذل جهودهم في الحوار. وتتمثل الخطوة الضرورية الأخرى في تنفيذ اتفاق الرياض. ولذلك، تدعو المملكة المتحدة الأطراف إلى المسارعة بتشكيل حكومة شاملة للجميع وتنفيذ الإصلاحات العسكرية اللازمة.

وسمعنا اليوم أيضاً عن الحالة الإنسانية الأليمة. وقد صدرت عدة مجموعات من البيانات في الأسبوع الماضي، ومن الواضح أن خطر المجاعة يتزايد. ولكن كما قال السيد لوكوك، فإن الأمر لا يتعلق ببيانات أو إحصائيات لشعب اليمن وأطفاله، ولكنه واقع إنساني قائم. ويتنبأ أحدث تحليل لسوء التغذية الحاد أجري بمعرفة "التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي" لأجزاء من جنوب اليمن، كما سمعنا، بأنه من المتوقع أن يصل سوء التغذية في الجنوب قريباً إلى أعلى مستوياته منذ بدء النزاع. ونحن نعلم إلى أي مدى كان الوضع سيئاً، وهو يزداد سوءاً. وبحلول نهاية عام 2020، سيزيد عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد بنسبة 10 في المائة - مما ينذر بالمصير الذي وصفه السيد لوكوك للتو.

وكما سمعنا من السيد بيزلي، فإنه وفقاً لتقييمات برنامج الأغذية العالمي أيضاً، يزداد انعدام الأمن الغذائي سوءاً بشكل أسرع مما كان متوقعاً. ونظراً لأن 40 في المائة من الأسر في جميع أنحاء البلد ليس لديها الآن ما يكفي من الطعام، فإن الصورة الأليمة تزيد من أهمية القيام بعمل سريع - الآن، قبل فوات الأوان - لا سيما فيما يتعلق بالاقتصاد وتمويل عمليات المساعدة الإنسانية ووصول المساعدات الإنسانية.

وفيما يتعلق بالاقتصاد، فثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان توافر الغذاء وتيسره، كما سمعنا. فالمشاكل الاقتصادية في اليمن تتصاعد في الوقت الحاضر متسببة في تزايد أسعار السلع الأساسية مثل الغذاء وتضيق المزيد من الضغوط على الاستجابة الإنسانية. وقد انخفض الريال اليمني، كما سمعنا مرة أخرى اليوم، إلى مستويات قياسية منخفضة مقابل الدولار، كما استنفدت فعلياً احتياطات العملة الصعبة لدى البنك المركزي اليمني. يجب على حكومة اليمن أن تضع ميزانية واقعية وشفافة، وأن تتخذ في الوقت

ذاته خطوات لتجنب حدوث المزيد من التضخم. كما إن هناك حاجة ماسة إلى دعم خارجي في شكل إمداد البنك المركزي اليمني بالعملة الصعبة حتى يتمكن مستوردو الأغذية من الاستمرار في جلب المواد الغذائية إلى البلد.

ولا تزال الاستجابة الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة، كما سمعنا اليوم، تعاني من نقص كبير في التمويل، ما يزيد من خطر المجاعة. فلم يرد حتى الآن سوى 43 في المائة من النداء البالغ حجمه 3,3 بلايين دولار الذي وجهته الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، تم بالفعل إغلاق 12 برنامجاً من البرامج الرئيسية الـ 38 للأمم المتحدة في اليمن أو تم تقليصها بشكل كبير هذا العام. وإذا لم يتم الحصول على المزيد من التمويل، فسيغلق المزيد، ما يؤدي إلى حرمان الأطفال والبالغين اليمنيين الذين طالت معاناتهم من المساعدات المنقذة للحياة. فمن الأهمية بمكان أن يدفع المانحون تعهداتهم على الفور وأن ينظروا في تقديم تمويل إضافي لعام 2020. كما يتعين على المانحين أن يلتزموا بتقديم تمويل جديد في بداية عام 2021، وألا ينتظروا مؤتمراً لإعلان التبرعات. وقد دفعت المملكة المتحدة، من جانبها، بالفعل 81 في المائة من التزامها البالغ 200 مليون جنيه استرليني لهذه السنة المالية.

والأمر الصادم في هذا السياق أن المعوقات الشديدة التي تواجه وصول المساعدات الإنسانية، ولا سيما في الشمال الذي يسيطر عليه الحوثيون، لا تزال تعوق الاستجابة الإنسانية. يجب أن يكون العاملون في مجال الإغاثة والمساعدات الإنسانية قادرين على الوصول إلى المحتاجين، وإلا فإن اليمنيين الضعفاء سيموتون بلا داع. كما إننا ندين أي هجمات على عمال الإغاثة، بما في ذلك الحادثن الأخيرين في عدن.

ويعقد هذا الأسبوع في السويد اجتماع لكبار مسؤولي الجهات المانحة، تستضيفه المفوضية الأوروبية. ومن الأهمية بمكان أن يستخدم ذلك الاجتماع لإرسال رسالة واضحة مفادها أننا لن نتسامح مع فرض القيود على توزيع المساعدة المنقذة للحياة.

إنني ممتن لمقدمي الإحاطات على موافقتنا بآخر المستجدات بشأن ناقلة النفط "صافر". فقد اتفق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والحوثيون مبدئياً الشهر الماضي على بعثة تقييم لتأمين تلك الناقلة. غير أن هذه المسألة، كما قال السيد غريفيث، تتقدم بوتيرة أبطأ مما تتطلبه الضرورة الملحة. إننا نفهم أنه من المقرر تقديم البيان المنقح للأعمال قريباً، لكننا نشجع الأمم المتحدة على تسريع هذه العملية ونحضر الحوثيين على الموافقة على الخطة المعدلة حتى يمكن بدء العمل في أقرب وقت ممكن.

ما سمعناه اليوم هو دعوة عاجلة إلى العمل من قيادة المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. وعلينا أن نستجيب لتحذيراتهم الخطيرة باتخاذ إجراءات فورية.

## المرفق الثامن عشر

## بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكر مقدمي الإحاطات وزملائي على ملاحظاتهم اليوم في هذه المناقشة البالغة الأهمية.

لقد أعرب السيد غريفيث الشهر الماضي عن تفاؤل حذر عقب تبادل الأسرى بين الحكومة اليمنية والحوثيين والانخفاض في الأعمال القتالية في مأرب والحديدة وحولهما (انظر S/PV.8770). إنني أشكره على ما يقوم به من أجل حل هذه الحالة المأساوية بالوسائل الدبلوماسية.

وكانت ملاحظات السيد لوكوك عن الحقيقة المدمرة بشأن الجوع والمجاعة مؤثرة للغاية. وعلى قدر ما هو مؤلم ومقلق أن نسمع عنهما، فإنه مدين لنا، كما هو الحال مع كل إحاطة، بأن يكشف الحقيقة. ولذلك أشكره على جلب الحقيقة إلى مجلس الأمن. ويتعين على المجلس أن يأخذ هذا الأمر مأخذ الجد وأن يفعل كل ما في وسعه من أجل الشعب اليمني.

إن نداء السيد ببسلي المؤثر للحصول على التمويل والرؤية التي طرحها، والتي يمكن تحقيقها بدعم دولي، تحمل حقا كل منا المسؤولية. لذا، أمل، كما قال ممثل ألمانيا، أن يستخدم كل منا اتصالاته لنتمكن من جلب المزيد من التمويل لهذه القضية الهامة جدا. وتذكرنا هذه النجاحات، التي يرجع الفضل في جزء كبير منها إلى جهود السيد ببسلي، بأن الأمم المتحدة وإجراءات مجلس الأمن تحدث أثرا حقيقيا. فيجب علينا أن نستمد من تلك الحقيقة دوافع متجددة لتحسين حياة اليمنيين ودعم التحرك نحو حل سياسي شامل للجميع. فالإلهام والإرادة السياسية هما المزيج الصحيح للنجاح.

ولأسف لم يرد الحوثيون، على حسن نوايا المجتمع الدولي بالمثل، إذ أنهم يواصلون تركيز جهودهم على إطالة أمد النزاع ومهاجمة جيران اليمن. وتدين الولايات المتحدة الهجمات الوقحة التي شنها الحوثيون على المملكة العربية السعودية في 28 تشرين الأول/أكتوبر - والتي شملت طائرات بدون طيار أطلقت في اتجاه الرياض، ما شكل خطرا جسيما على حياة العديد من المدنيين، بمن فيهم رعايا الولايات المتحدة. لقد أطلق الحوثيون الآن المئات من الطائرات بدون طيار والصواريخ على السعودية على مدى بضع السنوات الماضية.

فيجب محاسبة الحوثيين على سلوكهم القاتل، وكذلك داعمهم الرئيسي، جمهورية إيران الإسلامية. وأتذكر وزير خارجية النظام الإيراني، السيد محمد جواد ظريف، الذي أرسل تغريدة وعظيمة يوم الأحد عن الحاجة إلى التعددية وسجل إيران كممارس "للدبلوماسية المسؤولة". وأنه لمن المفارقات، ويمكن أن يكون أمرا مضحكا لو لم يكن مأساويا - أن يستخدم دبلوماسي موقع تويتر لنشر الدعاية على منصة يُحظر على شعبه استخدامها من أجل إعلان البراءة والادعاء بأن حكومته تكافح من أجل السلام.

فحيثما يحدث عنف وعدم استقرار وإراقة دماء في المنطقة، يمكن أن تجد إيران تصب الزيت في النار. فالنظام يغذي عنف الحوثيين من خلال توفير الأموال والأسلحة والتدريب والتشجيع. وطهران هي التي تعترق تقويض عمل المبعوث الخاص غريفيث ومجلس الأمن بجعل الحل السياسي لهذا النزاع أقل قابلية للتحقيق.

فقبل أسابيع فقط، أرسل النظام الإيراني عضوا في الحرس الثوري الإسلامي، حسن إرلو، إلى صنعاء، حيث أسمى إرلو نفسه "سفير" إيران لدى الحوثيين. وتبين هذه الأعمال أن إيران والحوثيين غير جادين بشأن التوصل إلى حل سياسي للنزاع في اليمن. إننا ندعو إيران مرة أخرى إلى وقف دعمها للإرهاب

وانتهاء أعمالها المزرعة للاستقرار في جميع أنحاء المنطقة واحترام حقوق الإنسان واحتياجات كامل شعبها - شعبها هي.

وعلى الصعيد الإنساني، أشكر السيد بيسلي على بيانه القوي عن آخر المستجدات بشأن انعدام الأمن الغذائي في اليمن. وأهنئه، كما فعلنا جميعاً اليوم، وأهنئ برنامج الأغذية العالمي، على ما ناله من تقدير مستحق تماماً من لجنة نوبل. وتعتز الولايات المتحدة بدعمها للأنشطة العالمية التي يضطلع بها برنامج الأغذية العالمي، حيث توفر أكثر من 40 في المائة من موارده. ويحتاج برنامج الأغذية العالمي، على الرغم من ذلك السخاء، أن تهب المزيد من الدول على وجه السرعة إلى مساعدته من أجل تلبية احتياجات الأمن الغذائي المتزايدة في جميع أنحاء العالم.

ونشاط السيد لوكوك شواغله بأن خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، على الرغم من المساهمات الإضافية التي قدمت مؤخراً، لا تزال تعاني من نقص يرثى له في التمويل. وتشجع الولايات المتحدة جميع المانحين، كما ظللنا نفعل لأشهر، على توفير الموارد على نحو فوري للمساعدة في منع المزيد من المعاناة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على جميع أطراف النزاع أن تدعم تقديم المساعدة الحيوية لإنقاذ الحياة. ويجب على الحوثيين إنهاء تدخلهم في الجهود الإنسانية فوراً واتخاذ إجراءات محددة لإظهار استعدادهم للتعاون. وعلى وجه التحديد، يجب أن يسمحوا فوراً لبرنامج الأغذية العالمي باستكمال نظامه لتحديد الأهداف والتسجيل البيومتری في جميع المحافظات والسماح لجهات ثالثة بالرصد ومنح أدون سفر لموظفي العمل الإنساني.

وكما ذكر ديفيد بيسلي، فقد ارتفع مستويات الافتقار إلى الأمن الغذائي في الأسر المعيشية بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر في المناطق التي اضطرت فيها برنامج الأغذية العالمي إلى خفض توزيعاته بسبب عرقلة الحوثيين له. وأعلنت اليونيسف في الأسبوع الماضي أن معدلات سوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة هي أعلى معدلات سجلت بين الأطفال على الإطلاق في بعض أنحاء اليمن. ويجب أن تتوقف المناورات السياسية الشريرة التي تعوق وصول المساعدات الإنسانية قبل أن يتعرض جيل من الأطفال اليمنيين لقصور دائم في النمو.

كما تكرر الولايات المتحدة دعوتها للحوثيين إلى الإفراج عن المواطن اليمني ليبي موسى مرحبي على الفور. فلا يزال السيد مرحبي محتجزاً ظلماً على الرغم من إصدار ما يسمى بمحكمة الحوثيين أمراً بالإفراج عنه في أيلول/سبتمبر 2019. وندعو الحوثيين إلى احترام الحرية الدينية والتوقف عن قمع السكان اليهود في اليمن وإطلاق سراح السيد مرحبي فوراً.

وفيما يتعلق بناقلة النفط صافر، فمن غير المعقول أن يظل الوضع دون تغيير شهراً بعد شهر. حيث يواصل الحوثيون حجب الموافقة النهائية على خطة بعثة الأمم المتحدة لإجراء تقييم وإصلاح أولي لهذه السفينة المتأكلة. وتكرر الولايات المتحدة التأكيد على الحاجة الملحة لأن يتوقف الحوثيون عن استغلال خطر الكارثة البيئية والاقتصادية لمجرد اكتساب نفوذ سياسي. ويجب أن نتجنب لحظة "لقد قلنا لكم ذلك" المدمرة التي يمكن أن تحل في أي يوم الآن. ويتعين على الحوثيين تحمل المسؤولية من خلال إبداء موافقتهم النهائية دون مزيد من التأخير.

ومع اقتراب هذا الشتاء القاسي، أقتبس قول زميلي، رجل الدولة في ولاية كنتاكي، هنري كلاي: "سيأتي الوقت الذي يسألك فيه الشتاء عما كنت تفعل طوال الصيف".

## المرفق التاسع عشر

## بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أود أن أشكر السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيد ديفيد ملدرو ببسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة؛ والسيد عمر بادوخون، المؤسس والمدير التنفيذي لمؤسسة حلول لمجتمعات مستدامة، على إحاطاتهم القيمة. وأرحب بالممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

لقد مر شهران منذ أن قدم المبعوث الخاص مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن تدهور الحالة في اليمن (انظر S/PV.8757). وحتى الآن، لم نشهد أي تحسن يذكر. فقد تصاعد القتال عبر أكثر من 40 خطأً أمامياً، مما تسبب في سقوط عدد كبير من الضحايا، بمن فيهم النساء والأطفال.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء خطر المجاعة الذي يواجهه الشعب اليمني. وقد أظهرت لنا الإحاطات اليوم، فضلاً عن التقارير الأخيرة لبرنامج الأغذية العالمي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، صورة قاتمة للغاية.

ومن المتوقع أن تزداد الحالة الإنسانية سوءاً إذا لم يتلق برنامج الأغذية العالمي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى التمويل الكافي من المانحين الذين أعلنوا تعهدات. وفي الواقع، تم تقليص برامج الأمم المتحدة للمعونة في اليمن في الأشهر العديدة الماضية.

وعلاوة على ذلك، يُعتقد أن الموجة الثانية من جائحة فيروس كورونا تضيق طبقة أخرى من التعقيد إلى النزاع وإلى الوضع الإنساني المتردي في اليمن. فهي قد تفاقم الظروف المعيشية للشعب اليمني وتقوض الجهود الإنسانية.

ولا يزال عدم إمكانية الوصول إلى ناقلة النفط صافر مصدراً لقلقنا المستمر. فلم يتمكن الفريق التقني التابع للأمم المتحدة من القيام بعمله في الناقلة دون الحصول على موافقة خطية. وليس الوقت في صالحنا. إننا بحاجة إلى منع الكوارث البيئية والإنسانية من الوقوع في اليمن ومنطقة الخليج. ويجب أن يُسمح لفريق خبراء الأمم المتحدة بإجراء تقييمه العاجل وإصلاحاته على متن الناقلة.

وإزاء هذه الخلفية، أود أن أتطرق إلى النقاط التالية:

أولاً، من الملح للغاية أن تصغي جميع الأطراف المعنية إلى نداء وقف إطلاق النار الذي وجهه الأمين العام ومبعوثه الخاص، وأن توقف الأعمال العدائية فوراً، وأن تستأنف المفاوضات حتى يمكن التوصل إلى الإعلان المشترك بشأن وقف إطلاق النار على نطاق البلد. فسيرسي ذلك أساساً حاسماً لتحقيق اقتراح الأمم المتحدة للسلام في اليمن.

ثانياً، نكرر دعوتنا المانحين الدوليين إلى الوفاء بالتزاماتهم المالية حتى يتسنى تنفيذ العمل الإنساني في اليمن دون انقطاع. ونرى أن نداء الأمم المتحدة الذي يدعو إلى أكثر من 50 مليون دولار لرفع سوية برامج التغذية هو نداء ملح. ويستحق الأطفال في اليمن الحصول على الخدمات الأساسية مثل غيرهم من الأطفال في العالم. ويجب أن نعمل على حماية الأطفال اليمنيين ونمنع وقوع أزمة أخرى تطال الأجيال المقبلة في اليمن.

كما ندعو الأطراف المعنية إلى التعاون الكامل مع وكالات الأمم المتحدة من خلال توفير الحماية والظروف المواتية للعاملين في المجال الإنساني للقيام بعملهم في أجزاء من اليمن. فلا يمكن تجنب المجاعة إذا لم نتخذ إجراءات كافية الآن.

ثالثاً، نؤكد على ضرورة أن تبذل الأطراف في اليمن ووكالات الأمم المتحدة، وخاصة منظمة الصحة العالمية، قصارى جهدها لاحتواء انتشار الموجة الثانية من جائحة مرض فيروس كورونا. ومن الضروري أن تكفل الأطراف إمكانية الوصول إلى الإمدادات الإنسانية والطبية وإمرارها دون عوائق إلى من هم في أمس الحاجة إليها في اليمن.

كما ننضم إلى الأعضاء الآخرين في دعوة جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، والأعيان المدنية.

وأخيراً وليس آخراً، نود أن نؤكد أنه ينبغي للأطراف المعنية أن تؤيد اتفاق ستوكهولم واتفاق الرياض بوساطة الأمم المتحدة وأن تنفذهما بالكامل. وينبغي أيضاً كفالة مشاركة المرأة مشاركة هادفة في العملية السياسية ومواصلة تعزيزها.

ونكرر دعمنا لعمل المبعوث الخاص مارتن غريفيث وفريقه في اليمن.

## بيان الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة، عبد الله علي فضل السعدي

[الأصل: بالعربية]

أود في البداية أن أتوجه إليكم، سعادة الرئيسة، بالتهنئة على رئاستكم لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنياً لكم ولوفدكم الصديق كل التوفيق والنجاح ودوام الصحة والسلامة للجميع.

تواصل الحكومة اليمنية، بقيادة فخامة الأخ عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية، تطلعها وسعيها الحثيث لإنهاء الحرب المفروضة على أبناء شعبنا اليمني من قبل الميليشيات الحوثية المسلحة، وهي حرب أنتجت أسوأ كارثة إنسانية ودمرت أحلام وآمال اليمنيين في بناء مستقبل يحقق لهم دولة مدنية ديمقراطية حديثة تلبي تطلعاتهم وتحفظ كرامتهم، ومزقت النسيج الاجتماعي اليمني وزرعت الأفكار الطائفية والعنصرية وأحدثت موجات نزوح وتهجير جماعي لليمنيين وارتكاب أساليب القمع والاعتقال والإخفاء القسري، في انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وحرصاً من الحكومة اليمنية وبتوجيهات من رئيس الجمهورية لإنهاء معاناة الشعب اليمني جراء الحرب العنيفة والظالمة، قدمت الحكومة التنازلات وبذلت كل ما في وسعها لتغليب لغة الحوار والسلام على لغة الحرب والدمار، وتعاظمت بإيجابية مع كل الجهود التي تقودها الأمم المتحدة عبر مبعوثها الخاص إلى اليمن لتحقيق السلام العادل والشامل المبني على المرجعيات المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالشأن اليمني وعلى رأسها القرار 2216 (2015).

كما انخرطت بقناعة راسخة في كل الدعوات والمقترحات الهادفة إلى تحقيق السلام الذي يتطلع إليه كل اليمنيين، ومنها المقترح المقدم من المبعوث الخاص للأمين العام السيد مارتن غريفيث بشأن مسودة الإعلان المشترك، والذي تعاملت معه بإيجابية منذ تقديمه للمسودة الأولى، وهي حريصة على تسهيل جهوده في هذا الاتجاه. ولكن للأسف تضع الميليشيات الحوثية في كل مرة شروطاً جديدة على مسودة ذلك الإعلان وتمارس التعنت والمماطلة وعرقلة جهود الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص على المسار السياسي وعلى الأصعدة الاقتصادية والإنسانية.

فعلى صعيد ملف تبادل الأسرى والمعتقلين، سعت الحكومة اليمنية إلى المطالبة بإطلاق سراح كافة الأسرى والمعتقلين تعسفياً والمخفيين قسراً والواقعيين تحت الإقامة الجبرية وفقاً لمبدأ الكل مقابل الكل، بما في ذلك الأربعة المذكورين في قرار مجلس الأمن. إلا أن الميليشيات الحوثية تعرقل التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق وتمارس الابتزاز لتحقيق مكاسب سياسية. وبالرغم من كل ذلك، فقد عملت الحكومة على إنجاح الاتفاق الأخير الذي جرى في تشرين الأول/أكتوبر 2020.

تحرص الحكومة اليمنية، وبرعاية من الأشقاء في المملكة العربية السعودية، على تنفيذ اتفاق الرياض وآلية تسريع تنفيذه، والذي يأتي في ظروف استثنائية ومعقدة ماثلة أمام شعبنا اليمني العظيم، والتي تستدعي توحيد الجهود في المشروع الوطني وتفعيل عمل مؤسسات الدولة وصولاً إلى تحقيق الأمن والاستقرار وتجاوز التحديات الاقتصادية والتنموية، والعمل تحت مظلة الشرعية، بقيادة فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، لاستعادة الدولة وإنهاء الانقلاب، وتوفير الخدمات والعيش الكريم للمواطن والتخفيف من معاناته، ونشأن عالياً دعم الأشقاء في المملكة العربية السعودية ومساندتهم لليمن في مختلف المراحل والظروف، ونجدد الثقة الكاملة بدور المملكة في المضي قدماً لإنجاح هذا الاتفاق.

يواصل النظام الإيراني المارق محاولاته لزعزعة الأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة من خلال دعمه للمليشيات الحوثية بالمال والسلاح والخبرات العسكرية التي تستخدمها لقتل اليمنيين ومهاجمة الأعيان المدينة في المملكة العربية السعودية وخطوط الملاحة الدولية، في تهديد للأمن والسلم الدوليين. ولم يعد هذا النظام يحترم قواعد القانون الدولي أو قرارات هذا المجلس، فقد أعلن مؤخراً تعيين أحد ضباط الحرس الثوري الإيراني ما يسمى سفيراً لدى المليشيات الحوثية في صنعاء، في انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية وقرار المجلس 6122 (5102)، ويؤسس لسابقة خطيرة تتمثل في إرسال مبعوثين لتمثيل دولة مارقة لدى جماعات متمردة انقلابية مسلحة. إن هذا السلوك ما هو إلا دليل آخر على أجندة إيران التوسعية في اليمن والمنطقة وتدخلها السافر في شؤون الدول ذات السيادة. ومن هذا المنبر، نجدد دعوة هذا المجلس لتحمل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين، ووقف وإدانة هذه التصرفات غير المسؤولة للنظام الإيراني.

تواصل حكومة بلادي جهودها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع مرتبات القطاع العام بشكل منتظم في كافة مناطق الجمهورية، بما في ذلك المحافظة على قيمة العملة الوطنية. ولكن هذه الجهود تواجه العديد من الصعوبات والعراقيل بسبب استمرار المليشيات الحوثية في منع تداول الأوراق الجديدة من العملة الوطنية، والتصعيد بتعقيد الوضع الاقتصادي، والسعي لتحقيق أعلى الأرباح الناتجة عن إنعاش السوق السوداء للعملة والوقود في مناطق سيطرة الحوثيين، إضافة إلى قيام المليشيات الحوثية بتمويل مشروعها السلافي الطائفي من خلال الرسوم العنصرية وغير القانونية مثل فرض نسبة الخمس أي 02 في المائة كضرائب إضافية تؤسس لنظام عنصري باند تذهب عوائده لسلالة بعينها. وكذلك الاستمرار في نهب إيرادات المشتقات النفطية في ميناء الحديدة، وعرقلة عملية دخول قاطرات نقل الوقود إلى مناطق سيطرة تلك المليشيات. ورغم هذه الانتهاكات والعراقيل إلا أن توجيهات فخامة رئيس الجمهورية قضت بالتعاون من أجل تخفيف معاناة اليمنيين في مناطق سيطرة الحوثيين، ودعم جهود المبعوث الخاص وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية. فبالرغم من مخالفة الحوثيين للاتفاق الذي أبرم بوساطة وإشراف المبعوث الخاص ومصادرتهم لأكثر من 05 بليون ريال يمني من الحساب الخاص لجمع إيرادات الوقود والمخصص لدفع المرتبات، فإن الحكومة تواصل تقديم العديد من التنازلات والتسهيلات، بما في ذلك منح تصاريح مرور لشحنات وقود تحمل أكثر من 1 733 000 طن من الوقود الذي ذهب حصرياً لمناطق سيطرة الحوثيين خلال الأشهر الستة الماضية، وهي كمية كافية لتلبية الاحتياجات في تلك المناطق حتى نهاية هذا العام 0202. وتدعو هذا المجلس لممارسة الضغط على الحوثيين للتوقف عن هذه الممارسات وتحييد الاقتصاد والتوقف عن خلق أزمات المشتقات النفطية المصطنعة ورفع القيود عن تداول العملة الوطنية.

مضى أكثر من أربعة أشهر على الجلسة الخاصة التي عقدها هذا المجلس حول الناقلة صافر (S/2020/721)، وما زلنا نسمع في كل شهر عن العرقلة الصريحة التي تمارسها المليشيات الحوثية تجاه جهود الأمم المتحدة لإرسال فريق فني لمعاينة وصيانة الناقلة واستخراج النفط منها. إن استمرار تعنت المليشيات الحوثية وتجاهل جهود ودعوات المجتمع الدولي والأثر الكارثي الذي قد ينتج عن تسرب النفط أو انفجار الناقلة، ما هو إلا تأكيد على سلوك وأجندة هذه المليشيات التي تسعى إلى تدمير كل ما هو جميل في اليمن وزيادة معاناة اليمنيين وتحذ صارخ لجهود المجتمع الدولي وهذا المجلس الموقر لتفادي هذه الكارثة البيئية والاقتصادية الوشيكة التي تقترب منها يوماً بعد يوم. وفي الوقت الذي نشم فيه مساهمات عدد من الدول في ميزانية صيانة الناقلة، فإننا نؤكد هنا مجدداً دعوة المجلس لتحمل مسؤولياته واتخاذ موقف حازم

لتجنيب اليمن والمنطقة كارثة ستمتد آثارها لعقود، وممارسة الضغط على الحوثيين للتوقف عن المماثلة والتلاعب واستخدام هذه القضية كورقة ابتزاز سياسية.

---